الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم تجارية

رقم:.....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم تجارية

تخصص: بنوك

عنـــــــوان الـموضـــــوع:

دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
دراسة حالة – بنك الفلاحة والتنمية الريفية- BADR

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية

من إعداد الطلبة:

- بلقاضي زهير
- دحمون إسماعيل

تحت الإشراف الأستاذ:

- غربي حمزة

أعضاء لـجنـــة الـمنـاقـشـــة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
طارق قندوز		جامعة المسيلة	رئيسا
غربي حمزة		جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
حسان بوبعاية		جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2016 / 2017

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي ينتهي إليه حمد الحامدين ولديه يزداد شكر الشاكرين،
الحمد لله الذي خلق الإنسان وعلمه البيان، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .ونشكر الله تعالى أن هدانا للخوض في هذا البحث وأعاننا على إنجازه بتوفيقه، ثم نتقدم بالشكر والتقدير
إلى كل من مدَّ يد العون والمساعدة لإكمال هذا البحث،
ونخص بالشكر الدكتور غربي حمزة المشرف على الرسالة،
الذي أكرمنا بتواضعه وحسن تعامله وخلقه وتوجيهاته التي كان لها بالغ الأثر في تذليل المصاعب وتخطي العقبات.
كما نتقدم بالشكر إلى جميع السادة أساتذة قسم علوم التجارية على كل مساعدة قدموها لنا، كما لا يفوتنا ان نقدم تحية تقدير لعمال البنوك التجارية لولاية المسيلة على كل التسهيلات.
ونتقدم بالشكر و العرفان لجامعة المسيلة التي فتحت لنا أبوابها ومكتباتها لمساعدتنا في إنهاء دراستنا.

دحمون اسماعيل وبلقاضي زهير

إهـــــــــداء

أهدي ثمرة جهدي وعملي هذا

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها واقترن رضاها برضي الرحمان وارتبطت طاعتها بطاعة الخالق

والدتي حفظها الله وبارك في عمرها

إلى من يسر لي طريق العلم وعلمني حب العمل والصبر والمثابرة

والدي حفظه الله وبارك في عمره

إلى أحب الناس على قلبي

إخواني وأخواتي حفظهم الله

إلى كل عائلة دحمون وبلقاضي

إلى كل الأصدقاء خاصة بايو حسان ورفقاء الدرب

إلى كل من ساعدني بالقول والفعل وكان سندا لي في إنجاز هذا العمل

فاللهم وفقني بإذنك يا ربي

دحمـون اسماعيل وبلقـاضي زهير

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
الفهرس	I
فهرس الأشكال	II
فهرس الجداول	VII
مقدمة عامة.....	أ– هـ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لنشأة البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
تمهيد.....	07
المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية	
مطلب الأول: نشأة البنك التجاري وتطوره	08
المطلب الثاني: تعريف ووظائف البنك التجاري	09
المطلب الثالث: مصادر واستخدامات الأموال في البنك التجاري	10
المبحث الثاني: آليات التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	
المطلب الأول : تعاريف ومعايير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .	12
المطلب الثاني: صيغ تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	16
المطلب الثالث :مشاكل تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.	19
المطلب الرابع: أهم الطرق المعتمدة في التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة	22
الفصل الثاني: الإجراءات المنهجية ونتائج الدراسة الميدانية	
تمهيد	26
المبحث الأول: بطاقة تعريفية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	
المطلب الأول: نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR	27
المطلب الثاني: مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	29
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	33

المبحث الثاني: الاجراءات المنهجية للدراسة الميدانية	
المطلب الأول: مجتمع الدراسة وإجراءات سحب العينة.....	38
المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة و أدواتها.....	39
المبحث الثالث: التحليل الفني والمعالجة الإحصائية للمعطيات باستخدام SPSS.....	
المطلب الأول: ثبات وصدق استبيان (دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة):	44
المطلب الثاني: الارتباط بين العبارات والمحاور التي تنتمي إليها:	44
المطلب الثالث: الارتباط بين الدرجات الكلية للمحاور والدرجة الكلية للاستبيان وعرض نتائج الدراسة ومناقشتها	46
الخاتمة	و-ح
النتائج	
الاقتراحات	
أفاق الدراسة	
قائمة المراجع	
الملاحق	
ملخص الدراسة	

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
1	يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس	40
2	يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي	41
3	يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الأقدمية	42
4	أعمدة بيانية توضح المتوسطات الحسابية لأفراد عينة الدراسة مقارنة بالمتوسطات النظرية لعبارات البعد الأول	49
5	أعمدة بيانية توضح المتوسطات الحسابية لأفراد عينة الدراسة مقارنة بالمتوسطات النظرية لعبارات البعد الثاني	50
6	أعمدة بيانية توضح المتوسطات الحسابية لأفراد عينة الدراسة مقارنة بالمتوسطات النظرية لعبارات البعد الثالث	51

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
1	يوضح تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القانون الجزائري	15
2	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس	40
3	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي	41
4	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الأقدمية	42
5	يوضح ثبات استبيان دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق التناسق الداخلي	44
6	يوضح مصفوفة ارتباطات عبارات تأثير تكلفة القروض مع درجته الكلية	45
7	يوضح مصفوفة ارتباطات عبارات محور تأثير المدة الزمنية مع درجته الكلية	45
8	يوضح مصفوفة ارتباطات عبارات محور لجوء المؤسسات للقروض مع درجته الكلية	46
9	يوضح مصفوفة ارتباطات الدرجات الكلية للمحاور مع الدرجة الكلية لاستبيان دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	47
10	يوضح درجة التأثير بالنسبة لعبارات البعد الأول	48
11	يوضح درجة التأثير بالنسبة لعبارات البعد الثاني	49
12	يوضح درجة التأثير بالنسبة لعبارات البعد الثالث	50
13	يوضح دور البنوك التجارية في عملية التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	51
14	يوضح درجة إنعكاس تكلفة القروض على عملية التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	52
15	يوضح درجة تاثير المدة الزمنية التي يقضيها البنك في دراسة الملفات على عملية التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	53
16	يوضح درجة لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لطلب القروض من البنوك التجارية	53

مقدمة

مقدمة:

تسعى مختلف الدول إلى تحقيق درجات الكفاءة الاقتصادية التي تضمن لها نسبة نمو عالية في الدخل الوطني و تحقيق مستويات عالية من التشغيل في ظل سياسة اقتصادية شاملة، و في هذا الإطار يعتبر إنشاء وتشجيع و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أهم اتجاهات السياسات الاقتصادية أما لهاته المؤسسات من دور مهم فيما يخص زيادة نمو الناتج الداخلي الخام، تكثيف النسيج الصناعي توفير مناصب الشغل والمساهمة في التنمية الاقتصادية للوصول إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي، خاصة في ظل التحديات المستقبلية الخاصة باقتصاد السوق و الارتباط أكثر بالاقتصاد العالمي، و لا شك أن الانعكاسات الكبيرة التي تنجم عن هذا الارتباط تجعل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أكثر عرضة للمخاطر و تمديد بالزوال إذا لم تتبع الإستراتيجية الأزمة لمواجهة الأوضاع الجديدة، و لهذا وجب تسريع الجهود و تكاملها لرفع التحدي الاقتصادي بالاعتماد على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لمحرك للتنمية الاقتصادية، الأمر الذي يفرض على مختلف الحكومات دعم و ترقية هاته المؤسسات التنافسية و يشكل الجانب التمويلي أهم هاته الجوانب على الإطلاق حيث يلاحظ أن هناك قصور في الآليات و الصيغ التمويلية المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بسبب اختلافها مقارنة بالمؤسسات الكبرى التي تمتلك خيارات تمويلية كثيرة و متنوعة بالنظر إلى حجمها و قدراتها المالية الكبيرة و التي تمنحها إمكانية دخول الأسواق المالية الكبيرة، و كذا الحصول على ثقة معظم البنوك يجدر بنا الذكر أن قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ما يزال دون المستوى المطلوب منه ،كما أنه في حاجة إلى إصلاحات جذرية و لهذا فقد أولت الجزائر اهتماما بالغا بالنظام المصرفي لكونه أداة تمويل فعالة حيث قامت بإنشاء بنوك لتمويل مثل هذه المشاريع بمختلف أنواعها .

و بناءا على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالي ما هو دور البنوك في عملية التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

و يتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية منها :

1- ما درجة تأثير تكلفة القروض في عملية التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟

2- ما درجة تأثير المدة الزمنية في دراسة ملفات القروض على عملية التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟

3- الى أي درجة تلجا المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الى طلب القروض من البنوك التجارية ؟

و للإجابة على هذه التساؤلات السابقة اعتمدنا على جملة من الفرضيات التي تعتبر كإجابة مبدئية على مختلف التساؤلات المطروحة.

1- تنعكس تكلفة القروض ايجابا في عملية التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

2- تؤثر المدة الزمنية التي يقضيها البنك في دراسة الملفات بشكل كبير على عملية التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

3- تلجا المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدرجة كبيرة لطلب القروض من البنوك التجارية.

اسباب اختيار الموضوع:

يمكن حصر أسباب اختيارنا للموضوع فيما يلي:

1- الرغبة في معرفة كل خبايا الموضوع على اعتباره يخص الجانب التمويلي و الذي هو التخصص.

2- الدور المتزايد و المتنامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاديات العالمية.

اهمية الدراسة :

1- تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دور هام في الجزائر إذا عمل المهتمين بها بإعطائها الغاية الكافية وتقديم الدعم المناسب لها حتى تؤدي الدور الذي يجب أن تلعبه.

2- كون هذا القطاع بدأ يعرف انتعاشا ملحوظا بالجزائر على مستوى النتائج التي أصبح يحققها فحسب بل على مستوى الإهتمام و الإحاطة أيضا.

3- الإلمام بالمورد الأساسي الذي تعتمد عليه الوكالة و إجراءات منحها له.

اهدف البحث:

يهدف البحث إلى جملة من النتائج التالية:

1- عرض الإطار المفاهيمي و الأكاديمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و محاولة الوقوف على أهم الخصائص التي تجعل من هذه المؤسسات قطاعا بذاته.

2-التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري من خلال دورها وأهميتها في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

3-اقتراح مجموعة من الحلول لهذه المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

منهج الدراسة:

لقد تم الاستعانة في هذه الدراسة بجملة من المناهج المعروفة في علم المنهجية، و قد تم استعمال المنهج التالي:

-استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي لوصف مختلف المزايا بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و طرق تمويلها و مدى تحقيقها للتنمية الاقتصادية.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى:

العايب ياسين ،اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة منتوري ، قسنطينة، الجزائر، 2010-2011.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مختلف الإصلاحات و التدابير المنتهجة من جانب الدولة لمعالجة الاختلال المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و البحث في مختلف المشاكل التي تؤثر في سلوكها المالي و من ثم البحث في العوامل المحددة لمصادر التمويل، اعتمدت هذه الدراسة في منهجيتها على منهجين المنهج الوصفي من خلال وصفها لبعض المفاهيم مثل : مفاهيم حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مصادر تمويليها، أما المنهج التحليلي من خلال تحليل النتائج المتوصل إليها في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و توصلت إلى عدة نتائج من أهمها أن التمويل لازال يتميز بضيق كبير من تنوع و تعدد خدماته، لذلك نجد أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى جانب خصوصيتها المالية اتجاه النظرية المالية الحديثة فإن لديها أيضا خصوصية اتجاه ضيق مصادر التمويل و اتجاه العديد من العراقيل الأخرى التي تؤثر مباشرة في حصولها على التمويل الملائم.

الدراسة الثانية:

عثمان لخلف ،واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وسبل وتنميتها-حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003-2004.

و قد حاولت هذه الدراسة التعرف على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الوقوف على الدور الذي تلعبه في مضي اقتصاديات البلدان النامية، و إبراز أثر الإستراتيجية التنموية التي اعتمدتها الجزائر.

لقد اعتمدت هذه الدراسة على جملة من المناهج المستخدمة فقد استهلت المنهج التاريخي عندما تعرضت إلى مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و تطورها في إستراتيجيات التنمية الشاملة في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، أما المنهج التحليلي عندما تناولت دراسة تأثير التحولات الاقتصادية العالمية على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من زاوية قدرتها التنافسية، و دراسة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لاقتصاد الجزائري بالإضافة إلى المنهج الوصفي باعتباره كاشف لأهم المراحل التي وقفت عندها، و قد توصلت هذه الدراسة في الأخير إلى أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتبر منفذا خصبا لتدعيم اقتصاديات الدول النامية خاصة، و أن إستراتيجية التنمية في الجزائر تعتبر عائقا على تطور و نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أن تدخل الدولة في مجال سياسة تنمية و ترقية هذا القطاع يبقى دون المستوى المنتظر منه.

حيث تطرقنا في الفصل النظري إلى مبحثين رئيسيين:

- المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية.
- المبحث الثاني: آليات التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما في الفصل التطبيقي فقد تطرقنا إلى ثلاثة مباحث ألا وهي:

- المبحث الأول: بطاقة تعريفية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ، BADR.
- المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.
- المبحث الثالث: التحليل الفني والمعالجة الإحصائية للمعطيات باستخدام SPSS.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لتطور البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في وقتنا الراهن بأهمية كبيرة واهتمام متزايد من قبل الاقتصاديين وذلك لما تلعبه من إسهامات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمساهمة في معالجة مشكلتي البطالة والفقر من جهة وزيادة الإنتاجية من جهة ثانية.

ولعل أن ابرز مشكل تعاني منه وتواجهه هو مشكل التمويل إذ أن الكثير ينتهي باختفاء بعد مدة قصيرة من إنشاءها وذلك بسبب افتقارها للمهارة في إدارة الموارد المالية ونقص التمويل حيث تحتاج هذه إلى تمويل طويل الأجل لبدء نشاطها وتثبيت أقدامها.

حيث تجد البنوك نفسها مجبرة على تمويل مثل هذه المؤسسات في مرحلة الأولى إذا وجدت من يجنبها مخاطر التمويل وذلك من خلال تقديم ضمانات عينية أو شخصية حيث تقوم بعض الدول بضمان القروض لهذه المؤسسات في هذه المرحلة.

حيث حاولنا في هذا البحث على التعرف على أهم أدوار البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

مطلب الأول: نشأة البنك التجاري وتطوره

ارتبط نشوء البنك وتطوره بتطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات، إذ أن أول شكل من أشكال البنوك ظهر في بلاد الرافدين عام 3500 ق. م .

وتعتبر المبادئ التي وضعها حمورابي عام 1675 ق . م، في شريعته من أقدم النصوص المعروفة في التاريخ فيما يتعلق بتنظيم عمليات الإيداع والتسليف والفوائد والضمانات المرتبطة بها.

وبتقدم التجارة بين الشعوب وظهور النقود كإحدى الوسائل الهامة في التبادل التجاري، فقد بدأت ظاهرة إيداع الفائض منها، بالإضافة إلى الحلي والمعادن الثمينة كودائع مقابل حصول هؤلاء على عمولة نظير حراستها والمحافظة عليها، تعتبر هذه الظاهرة من أولى أشكال التعامل المصرفي في المجتمع حيث استمرت حقبة من الزمن حتى ظهرت في القرون الوسطى ظاهرة الصراف الذي يكسب دخله من مبادلات العملات بعضها ببعض بين رجال البحارة والتجارة الذين كانوا يترددون على موانئ أوروبا الجنوبية .[1]

ومع تطور الزمن لاحظ رجال البنوك أن نسبة صغيرة من شهادات الإيداع تعود إليهم للمطالبة بتحويلها إلى نقود أو لتحويلها إلى الأشياء التي تماثلها، ومن ثم يتبقى لدى هذه البنوك مبالغ نقدية كبيرة خاملة، حيث رأى رجال البنوك إمكانية التصرف بها بإقراضها للغير، وبضمانات معينة، مقابل حصولهم على فائدة معينة، دون الإخلال بمبدأ الثقة بينهم وبين المودعين، طالما أنه في وضع يسمح له بالوفاء بطلبات المودعين، ويسمى الجزء من الأموال الذي لا يتم التصرف به بالاحتياطي النقدي، وهو يمثل نسبة معينة من الودائع التي يلتزم بها البنك إزاء عملائه حين طلبهم استرداد ودائعهم وفي هذه الحالة جمعت البنوك بين وظيفتين هما : قبول الودائع والإقراض معاً، ثم تطورت هذه الأعمال وظهرت أشكال أخرى عديدة من التعامل المصرفي، حتى وصل إلى ما نعرفه عنها اليوم من تطور ومكانة في الاقتصاد الوطني لجميع البلدان .

ويذكر المؤرخون أن أول بنك ظهر بشكله الحديث كان بمدينة البندقية عام 1557 م ، وفي عام 1587 ظهر بنك آخر هو بنك ريالتو بمدينة البندقية ومنها انتشرت البنوك في بقية أوروبا ومنها بنك أمستردام في هولندا عام 1609، وبنك هامبورغ بألمانيا عام 1619 . وبنك انجلترا عام 1694، وبنك فرنسا الذي أسسه نابليون الأول عام 1800 م .[2]

وقد عرف العرب قبل الإسلام النشاط المصرفي حيث يشير المؤرخون أن المكيون قبيل الإسلام وصلوا إلى درجة عظيمة من التبادل التجاري وكان اعتماد الروم عظيماً على هذا التبادل، وظهرت تخصصات في الإنتاج التبادلي مثل تبادل تمور البحرين مقابل الزيت والزبيب والخمور من الشام، وعرف المكيون آنذاك استثمار الأموال بطريقتين:

---

[1] عبد الإله نعمة جعفر، **محاسبة المنشآت المالية** (البنوك وشركات التأمين)، دار حنين، عام 1996 ، ص 23 .

[2] عبد الإله نعمة جعفر، **محاسبة المنشآت المالية**، دار حنين، عام 1996 ، ص 32.

الأولى: وهي إعطاء المال مضاربة على حصته من الربح.

الثانية : هي الإقراض بالربا الذي كان شائعاً في الجاهلية بين العرب أنفسهم وبينهم وبين اليهود.

وجاء الإسلام فحرم الربا وأبقى ما عداه من التعاملات التجارية لكن أسباب التخلف التي حلت بالبلاد الإسلامية قد أدت إلى قطع كل صله بما كان قائماً ومعروفاً من أشكال التعامل المصرفي القديم وخضع الشرق للغرب المستيقظ من العصور الوسطى حتى فجره الجديد .

هذا وقد ساهم تنوع العمليات الاقتصادية والمبادلات التجارية في تنوع وتعدد العمليات المصرفية، مما استدعى تخصص البنوك في أنواع معينة من العمليات، فظهرت البنوك المتخصصة.

المطلب الثاني: تعريف ووظائف البنك التجاري

- **تعريف البنك التجاري :** [1]

❖ **ما هو البنك ؟**

هو مكان تجميع الأموال على شكل ودائع أو مدخرات صغيرة، أو اشتراكات ليتم توظيف هذه الأموال واستخدامها تبعاً لدرجة استقرارها ومقدارها وحجمها .

❖ **ما هو البنك التجاري ؟**

يعتبر البنك التجاري نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان . والبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطاً بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة، وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال .

عرف بعض الكتاب البنك بأنه : ((المنشأة التي تتخذ من الاتجار في النقود حرفة لها)) .

ويرى آخرون في البنك التجاري : ((مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها))

على الرغم من تعدد التعاريف إلا أنها جميعاً تشترك أو تتفق بأن البنك التجاري هو عبارة عن مؤسسة أو منشأة هدفها المتاجرة بالنقود التي تحصل عليها من الغير على شكل ودائع أو قروض، لتعيد استخدامها في مجالات استثمارية متنوعة.[2]

- **وظائف البنك التجاري :** [3]

لاشك أن قيام أي بنك تجاري، يعني قيامه بمجموعة من الخدمات البنكية لعملائه، بالإضافة إلى دوره في دعم الاقتصاد الوطني، والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية، ولتحقيق هذه الأهداف لابد للمصرف من أداء مجموعة من الوظائف أهمها :

---

[1] – عبد الإله نعمة جعفر، **محاسبة المنشآت المالية** (البنوك وشركات التأمين)، دار حنين، عام 1996 ، ص 23 .

[2] – المرجع نفسه، ص24.

[3] عبد الإله نعمة جعفر، **محاسبة المنشآت المالية**، دار حنين، عام 1996 ، ص 32.

1) قبول الودائع والمدخرات من الأفراد والمؤسسات في شكل حسابات جارية، أو ودائع لأجل، ثم إقراض جزء منها للمشروعات والأفراد بقروض قصيرة الأجل . وبضمانات معينة، للحصول على عائد مناسب من هذه العملية .

2) شراء وبيع الأوراق المالية وتحصيل كوبونات لحساب العملاء، وإصدار خطابات الضمان للعملاء، وكذلك فتح الاعتمادات المستندية، لتسهيل عملية الاستيراد والتصدير .

3) تحصيل الأوراق التجارية نيابة عن العملاء، والمسحوبة على عملاء داخل البنك أو خارجه، أو على بنوك محلية أو خارجية . وكذلك خصم الأوراق التجارية من العملاء الذين يتمتعون بمقدرة ائتمانية جيدة.

4) المساهمة في إنشاء المشاريع الاقتصادية، أو دعمها مالياً وكذلك تنمية المدخرات والاستثمارات المالية لخدمة الاقتصاد الوطني .

5) خلق واستخدام وسيلة (أو وسائل) حديثة تحل محل التعامل بالنقد الفعلي، ممثلة في الشيكات المصرفية وبواليص التحصيل وغيرها من وسائل التعامل النقدي الحديث .

6) تسجيل العمليات المالية للعملاء الخاصة بتقديم الخدمات المصرفية لهم .

المطلب الثالث: مصادر واستخدامات الأموال في البنك التجاري

- **مصادر الأموال في البنك التجاري :**

يعتمد البنك التجاري في مزاولة نشاطها على نوعين من المصادر هما :

أ- مصادر التمويل الداخلي :

وتتمثل في رأس المال مضافاً إليه الاحتياطيات بأنواعها، وغيرها من الأرباح غير الموزعة، وتظهر هذه البنوك في قائمة المركز المالي للبنك .

ب- مصادر التمويل الخارجي : وتتمثل في :

1. الودائع بأنواعها المختلفة .
2. ودائع الحسابات الجارية ،,وودائع لأجل .
3. الاقتراض من البنك المركزي والبنوك التجارية الأخرى .

- **استخدامات الأموال في البنك التجاري [1] :**

من أهم استخدامات الأموال في البنك التجاري ما يلي :

1. يقدم القروض والسلف : والتي تحقق من ورائها عوائد مجزية وخاصة بالنسبة للقروض قصيرة الأجل .
2. الاستثمارات : حيث تتعدد أوجه الاستثمارات :

[1] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة المصارف** (استرتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان)، مؤسسة الوراق، عام 2000 ،ص 15.

أ- المساهمة في المشاريع الاقتصادية الحديثة أو شراء الأسهم للوحدات الاقتصادية القائمة , لغرض الحصول على أرباح وعوائد أو المتاجرة بهذه الأسهم في سوق الأوراق المالية .

ب- الاستثمار في سندات الحكومة وأذونات الخزينة العامة , والتي تستحق الدفع بعد فترة قصيرة الأجل , وتقبل المصارف عادة على استثمار أموالها في هذا المجال نظراً لقابلية هذه الأوراق على التمويل لنقدية سائلة , وإمكانية الاقتراض من البنك المركزي أو من غيره بضمانات عند الحاجة.

ت- خصم الأوراق التجارية : حيث تقبل البنوك عل مزاولة هذا النوع من النشاط نظراً للحماية التي يزودها القانون التجاري ونظراً لأجلها القصير مما يوفر عنصر السيولة للبنك

وتتيح الفرصة للبنك لإعادة خصمها لدى البنك المركزي بشروط معينة يقررها البنك المركزي نفسه .

3. الأرصدة النقدية : وهي الاحتياطي النقدي التي أوجبها البنك المركزي على كل مصرف بالاحتفاظ بها لديه .

4. الأصول الثابتة : متمثلة في مجموعة العقارات التي يمتلكها البنك ويزاول فيها نشاطه والأصول الأخرى من أثاث ووسائل نقل وأجهزة وتركيبات أخرى وغيرها ..

المبحث الثاني: آليات التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المطلب الأول : تعاريف ومعايير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

قبل الخوض في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لابد من توضيح أهم المعايير المعتمدة في تصنيف المؤسسات .

أولا: المعايير المحددة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تحدد معايير التعريف على العموم باختلاف درجة تطور كل دولة فهي تختلف من دولة ذات تقنيات عالية إلى دولة ذات تقنيات متوسطة و دول ذات تقنيات تقليدية)متدنية (و يمكن تقسيم هذه المعايير إلى معيارين أساسيين في تحديد المفهوم [1].

1- المعايير الكمية :

تعتبر المعايير الكمية أكثر المعايير استعمالا في التفرقة بين المشروعات الكبرى و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و نجد من أساسيات التعريف الكمي العمالة و رأس المال، بالإضافة أن المعايير الكمية لا تعد سليمة أو كافية للتفرقة بين مختلف المنشآت رغم انتشار استعمالها في التعريف كما أنها صعبة التطبيق لاختلاف فروع النشاط.

- **معيار عدد العاملين :**

يعتبر من أهم المعايير الكمية استخداما نظرا لسهولة قياسه عند تحديد الحجم، فلهذا المعيار ميزة المقارنة الدقيقة بين المنشآت الصناعية، إلا انه لا يوجد اتفاق عام حول عدد العمال بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من دولة لأخرى حسب الحالة الاقتصادية، فالدول المتقدمة كاليابان و أمريكا و انجلترا على سبيل المثال يتراوح الحد الأقصى للعمال بين 644 إلى 440 عامل، بينما يقل هذا العدد في الدول النامية كالهند و مصر ...إلخ، و من هنا يمكن استنتاج إمكانية وضع تعريف موحد لكل مجموعة من الدول حيث ظروفها و درجة نموها .

معيار رأس المال:

يعتبر من المعايير الأساسية في تمييز حجم المؤسسة لأنه يمثل عنصرا هاما في تحديد الطاقة الإنتاجية، فالمؤسسات التي تتميز بانخفاض حجم رأسمال تعتبر صغيرة إلا أنه يختلف من دولة لأخرى كما أن هناك مشكلة في تحديد المقصود من رأس المال هل هو رأس المال المستثمر من ثابت و عامل أو رأس المال الثابت [2].

معيار معامل رأس المال :باعتبار أن المعيارين السابقين وجهت لهما انتقادات، حيث أن استخدام كل منها منفردا يؤدي إلى نتيجة غير دقيقة في تحديد حجم المؤسسة .

---

[1] سحنون سمير ، بونوة شعيب ،" **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشاكل تمويلها في الجزائر** " ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات 6442 . ، ص -40/71/ 064 الصغيرة و المتوسطة ، جامعة الشلف ، يومي7

[2] سالمي عبد الجبار ، " **النمو الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة** " مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية بو التجارية و علوم التسيير ، جامعة تلمسان ، 2010/2009، ص20.

فعدد قليل من العمال في المؤسسة لا يعني أن حجمها صغير، إذ أن من المحتمل أن يكون رأس المال فيها كبيرا مما يجعلها تصنف من المؤسسات الكبيرة حسب معيار رأس المال، كما يمكن أن يكون رأس المال صغيرا و حجم العمالة كبير مما يتم تصنيفها كمؤسسة كبيرة وفقا لمعيار العمالة، و صغيرة وفقا لمعيار رأس المال، إذن معيار الجمع بين العمالة و رأس المال من خلال هذا المعيار يتم الجمع بين المعيارين السابقين في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة . معيار رأس المال =رأس المال الثابت / عدد العمال .

بالتالي يعطينا الكمية الإضافية إلى رأس المال لتوظيف العمالة، عادة ما يكون هذا المعيار منخفضا في قطاع الخدمات و التجارة و يكون مرتفعا في القطاع الصناعي .[1]

معيار قيمة المبيعات : يمثل حجم مبيعات المشروع وتطوره على مدى مراحل حياته مقياسا صادقا لمستوى نشاط المشروع و مركزه التنافسي الذي بلغه في السوق، و ذلك لأن المبيعات تتوقف على الطاقة الإنتاجية للمشروع و على قدرته على امتلاك حصتها في السوق الملائمة لهذه الطاقة .

ففي الولايات المتحدة الأمريكية يعرف المشروع الصغير حسب هذا المعيار بأنه ذلك المشروع الذي لا تزيد مبيعاته

السنوية عن مليون دولار مثل مشروعات تقديم الطعام) 710 ألف شركة (، محطات خدمة البنزين) 744 ألف محطة)و مشروعات تقديم الشراب و مستودعات البقالة (20 ألف شركة)[2]

2- المعايير النوعية :

إن عدم قدرة المعايير الكمية لوحدها تحديد حجم المؤسسة و طبيعتها جعل الباحثين الاقتصاديين يدرجون معايير

أخرى من شأنها الأخذ بعين الاعتبار عدة أمورا أكثر تعقيدا و متناسبة فيما بينها، التي شأنها المساهمة في إبراز الخصائص المتميزة لكل نوع من المؤسسات الاقتصادية مثل نموذج التسيير و الإدارة و طبيعة العمل و التنظيم و تنظيمه، و المتمثلة في.[3]

ا- المسؤولية :

تقع المسؤولية القانونية على عاتق المالك وحده الذي يمثل المتصرف الوحيد الذي يقوم باتخاذ وتنظيم العمل داخل

المؤسسة و تحديد نموذج التمويل و التنسيق .

---

[1] سالمي عبد الجبار ، مرجع سبق ذكره ، ص20 ،.21

[2] محمد الصيرفي ، **البرنامج التأهيلي لأصحاب المشروعات الصغيرة** ، الإسكندرية ، مؤسسة حورس الدولية للنشر ، ط 1، 2009، ص19.

[3] اللطيف عبد الكريم ، **واقع و آفاق تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل سياسة الإصلاحات حالة الاقتصاد الجزائري** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 20034 ، ص 05.

ب–السوق :

يمكن تحديد حجم المؤسسة بالاعتماد على وزنها و أهميتها داخل السوق، حيث هذه الأهمية في علاقته الوحدة الإنتاجية بالسوق و بنوع المنتجات المعروضة، ونطاق السوق، إن إنتاج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو إنتاج سلعي و العلاقة بينهما و بين السوق هي علاقة عرض وطلب وتتحدد قوة هذه العلاقة بمدى سيطرة هذه الأخيرة على السوق و تكون في الغالب مؤسسات صناعية أو خدماتية كبيرة تتمتع برأسمال معتبر و إمكانيات ضخمة تمكنها من التحكم في شروط الإنتاج و مسايرة متطلبات السوق .

ج– الملكية :

تعود ملكية غالبية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى القطاع الخاص في شكل شركات أشخاص أو شركات أموال

غير أن معظمها عبارة عن مشروعات فردية، أو عائلية لعب فيها المالك دور المدير و المنظم و صاحب اتخاذ القرار.

ثانيا : التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

هناك تعاريف عديدة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث اختصت كل دولة بتعريف لهذه المؤسسات و نذكر منها مايلي :

- تعريف الولايات المتحدة الأمريكية : حسب قانون المنشآت الصغيرة و المتوسطة لسنة 1953 م عرفت

المؤسسة الصغيرة على أنها ذات ملكية و إدارة مستقلة و لا تسيطر على مجال نشاطها مؤسسة كبرى، و تعتبر مؤسسة صغيرة كل مؤسسة تشغل أقل من 500 عامل[1].

- تعريف الإتحاد الأوروبي : يمكن اعتبار المؤسسة إما مصغرة أو صغيرة أو متوسطة بناءا على معيار عدد الموظفين ثم أحد المعيارين الماليين) رقم الأعمال أو الحد الأقصى للموازنة (بالإضافة إلى معيار الاستقلالية أي أن لا تزيد مساهمة أخرى في رأس مال المؤسسة قيد التعريف على 25 % كحد أقصى، و يتضح مما سبق أن تحديد حجم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بغرض تعريفها قانونيا و من ثم اقتصاديا يرتكز على 03 معايير أساسية يتعلق أولها بعدد الموظفين و ثانيا برقم الأعمال أو إجمالي الأصول في حين يرتبط ثالثها بموازنة المؤسسة.[2]

- تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة : لقد عرفت الجزائر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

---

[1] يوسف قريشي ، **سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية** ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية 2005/2004 ، ص 19.

[2] لخلف عثمان ، "**واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل دعمها و تنميتها دراسة حالة الجزائر**" ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص12.

انطلاقا من نفس المعايير المستخدمة من قبل دول الاتحاد الأوروبي، وذلك بصدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يتلخص تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون رقم 18/01 الصادر في 2001م المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي اعتمدت فيه الجزائر على معياري عدد العمال ورقم الأعمال حيث يحتوي هذا القانون في مادته الرابعة على تعريف مجمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم تأتي بعد ذلك المواد 5،6،7، لتبين الحدود بين هذه المؤسسات فيما بينها[1]

تعرف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات :

- تشغل من 01 إلى 20 شخصا .
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مليار (2 مليار) دج، أو لا يتجا وز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دج .
- تستوفي معايير الاستقلالية.[2]

المؤسسة المتوسطة : تعرف بأنها تشغل ما بين 50 و 250 عاملا و يكون رقم أعمالها محصور بين 200 مليون دينار و ملياري دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و 500 مليون دينار .

المؤسسة الصغيرة : تعرف بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 و 49 شخصا و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار .

المؤسسة المصغرة : تعرف بأنها مؤسسة تشغل ما بين عامل واحد إلى 09 عمال و تحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار .

الجدول (1) : تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القانون الجزائري[3]:

المعايير / المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوية (مليون دج)	الحصيلة السنوية (مليون دج)
المؤسسة المصغرة	01 إلى 09	20	10
المؤسسة الصغيرة	10 إلى 49	200	100
المؤسسة المتوسطة	50 إلى 250	200 إلى 2000	100 إلى 500

المصدر : صالحي صالح ، "أساليب تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري" ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد03، 2004، ص22.

---

[1] عمران عبد الحكيم ، " **إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، دراسة حالة البنوك العمومية لولاية** " مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، فرع الإستراتيجية ، جامعة المسيلة، 2007/2006، ص06.

[2] القانون رقم 18/01 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، المادة 04 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77، 2001/12/12، ص05.

3 القانون رقم 18/01 ، المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، المادة 5،6،7، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 77، 2001/12/12، ص06.

المطلب الثاني: صيغ تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تنقسم صيغ تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى قسمين .

- **الصيغ التقليدية الكلاسيكية**

أولا: التمويل الطويل الأجل

وهو التمويل الموجه لتمويل نشاطات الاستثمار التي تختلف من حيث موضوعها والمدة، وهذه التمويلات تتطلب أشكال وطرق للتمويل، وتهدف هذه التمويلات للحصول على وسائل إنتاج أو عقارات ،أي أن الإنفاق يكون مرة واحدة في بداية المدة، ويكون من وراءه عائد كبير في المستقبل و الإنفاق بداية المدة يكون عبئ كبير على مؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة لنقص الكبير في مصادر التمويل والصعاب التي تواجهها في الحصول عليها.

وهناك عدة مصادر للتمويل طويل الأجل وأهم هذه المصادر نذكر ما يلي:

1- الأموال الخاصة والافتراض من العائلة والأقارب :

تنشأ هذه الحاجة عند التأسيس أو إنشاء المؤسسة، ونقصد بالأموال الخاصة رأس المال الذي يملكه صاحب المشروع، أو مجموعة من المساهمين ولكن عادة ما تكون هذه الأموال غير كافية مما يلجأ بصاحب المؤسسة إلى العائلة أو الأصدقاء للاقتراض .

لذلك يجب عدم الخلط بين العلاقات التجارية والعلاقات العائلية إذا كان يريد الحصول على النتائج المرغوب فيها[1].

فكثير من الأحيان تنشأ مشاكل في المعاملات المالية بين أفراد العائلة وبين الأصدقاء ،حيث يلجأ واحد منهم إلى طلب المشاركة الآخرين معه في إنشاء مؤسسة ما تهدف الأمانة مما يتطلب إلى دفع الأرباح بصفة إلزامية كل فترة من الزمن أو طلب مشاركته في الدراسة أو تشغيل بعض أفراد العائلة أو الأقارب والأصدقاء في المشروع وهذا يشكل غنى على المشروع مما قد يسبب فشل في المشروع[2].

2- قروض طويلة الأجل:

وهي قروض تزيد آجالها عن 5 سنوات تمنح لتمويل النشاطات ذات طبيعة رأسمالية، وهذه القروض تمنحها البنوك المتخصصة لكن كثيرا ما تراعي البنوك أوضاع الصناعات الصغيرة من نواحي أسعار الفائدة والضمانات وتقدم لها المشورة والنصح وتقوم بإجراء جدوى لها بدون مقابل أو بمقابل رمزي[3].

---

[1]- عبد الغافر عبد السلام وآخرون ،إدارة المشروعات الصغيرة، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع ،الأردن، ص 70.

[2]- عبد الرحمان يسري أحمد، الصناعات الصغيرة في البلدان النامية ، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، البنك الإسلامي للتنمية جدة. السعودية 1995 ص 37

[3]- عبد المعطي رضا الرشيد وآخرون إدارة الائتمان . دار وائل للطباعة الأوى عمان الأردن 1999، ص 14.

3- الأرباح المحتجزة:

الهدف الأساسي الذي تهدف إليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تكون غالبا غير قادرة على الحصول على الأموال من مصادر خارجية وبالتالي فمن الأفضل لها الاعتماد على الأرباح المحتجزة من أجل النمو حسب الجمعية العامة للمؤسسة هي التي تحدد مصير الأرباح حيث تحتفظ بجزء من الأرباح أما الباقي فيوزع على المساهمين كما أن حالة وجود قروض خاصة طويلة الأجل بنسبة مرتفعة في هيكل رأس المال المؤسسة يعكس حاجتها الملحة في الاحتفاظ بالأرباح لأنها ستقلل من الأخطار التي ستقابل الملاك وتزيد من درجة أمان مركزهم المالي[1].

ثانيا: التمويل المتوسط الأجل

وهذه القروض تكون بين سنة إلى غاية خمس سنوات وتلجأ إلى هذا التمويل بغرض تمويل جزء الدائم من استثماراتها في رأس المال المتداول وتشمل هذه القروض مايلي :

1- قروض المدة:

وهذه القروض تكون من 3-5 سنوات الأمر الذي يعطي للمقترضين الاطمئنان والأمان ويقلل من مخاطر إعادة التمويل أو تجديد بالنسبة للمؤسسة المقترضة ،لأنه إذا وصل تاريخ تسديد القرض فإن من المحتمل أن لا يوافق البنك على تجديد القرض، رغم تسديد المؤسسة لما عليها، وأن تجدد القرض بمعدل فائدة وشروط مجحفة في حق المؤسسة وهذه القروض، يمكن الحصول عليها من البنوك المتخصصة.

2- قروض التجهيزات:

وتمنح هذه القروض لغرض شراء الآلات والتجهيزات وتمنح من طرف البنوك الإسلامية والبنوك التجارية، فالوكلاء الذين يسعون إلى هذه التجهيزات، وتمول جهة المقرضة ما بين 70 % إلى 80 % من قيمة التجهيزات التي يمكن تسويتها بسرعة ،والباقي تمثل هامش آمان للممول.

ثالثا: قروض قصيرة الأجل (القروض الموجهة للاستغلال)

وهي قروض تقوم بها المؤسسة لمدة زمنية قصيرة لا تتعدى 12 شهرا وهي لا تتكرر باستمرار خلال حياة المؤسسة، ونظرا لقصر دورة الأشغال بالمؤسسة تحتاج إلى مصادر تمويلية قصيرة أو ما يعرف برأس المال العامل حيث يمكن تمويله بما يلي :

1- السلفات البنكية :

تعتبر القروض البنكية المصدر الثاني الذي تعتمد عليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الأهمية في التمويل دورة الاستغلال ولذلك تحتاج إلى نوع معين يتلاءم مع هذه الطبيعة، وهذا ما دفع البنوك إلى اقتراح طرق وتقنيات متنوعة لتمويل هذه النشاطات، ولعل أهم القروض التي تتلقاها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

---

[1]- محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية ناصف، التنمية الإقتصادية ، دراسات النظرية وتطبيقية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية 2000 .ص 185.

2- القروض العامة:

وهي قروض توجه لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة، دون تخفيض ما وتلجأ لمواجهة الصعوبات المالية وتنقسم إلى :

3- تسهيلات الصندوق:

هي قروض تمنح لمواجهة الصعوبات المالية المؤقتة أي عندما يكون هناك عجز في السيولة بسبب الاختلال البسيط بين الإيرادات والنفقات مما يسمح للمؤسسة بسحب مبلغ يزيد عن رصيدها الدائن لفترة قصيرة عدة أيام ونهاية الشهر، للقيام بتسديد ما عليها من التزامات عاجلة ويقوم البنك بحساب هذا التسهيل على أساس الاستعمال الفعلي له و كذلك على أساس المدة الزمنية الفعلية.[1]

4- السحب على المكشوف :

يسمح البنك للمؤسسة بسحب مبلغ يزيد عن رصيدها الدائن على أن يقرض البنك معدل فائدة يتناسب مع الفترة التي تم من خلالها سحب المبلغ ويتوقف البنك عن الحساب بمجرد أن يعود الحساب إلى حالته الطبيعية. [2]

5- القروض الموسمية:

وتستعمل هذه القروض لمواجهة احتياجات الناجمة عن النشاط الموسمي وهنا البنك لا يقوم تكاليف وإنما جزء منها ومدتها لا تتجاوز سنة.

رابعا- القروض الخاصة:

تسبيقات على البضائع : وهي عبارة عن قرض التمويل مخزن معين والحصول مقابل ذلك على بضائع كضمان للمقرض ويجب على البنك قبل تقديم القرض التأكد من وجود البضاعة وطبيعتها ،ومواصفاتها و ثمنها في السوق ويجب أن يتوقع هامش ما بين مبلغ القرض المقدم و قيمة الضمان للتقليل أكثر ما يمكن من أخطار، وسندات الرهن هي أحسن ضمان يمكن أن تعتمد عليه البنوك في هذه الحالة و هذا النوع يستعمل لتمويل المواد الأولية المصنعة والنصف المصنعة.

1- تسبيقات على الصفقات العمومية :

الصفقات العمومية عبارة عن اتفاقيات للشراء، وتنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية من جهة والمقاولين أو الموردين من جهة أخرى ونظرا لأهمية وحجم هذه المشاريع فإن المقاولين مكلفين بالإنجاز كثيرا مما يحتاجون إلى أموال ضخمة غير متاحة في الحال لدى هذه السلطات وهناك نوعين من هذه القروض

- الكفالة.

-القروض الفعلية.

---

[1] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2000، ص57.

[2] الطاهر لطرش، نفس المرجع، ص57.

2- الخصم التجاري:

وهي شكل من أشكال القروض التي تمنحها البنوك وتتم عملية الخصم بالنسبة للمؤسسة وسيلة من وسائل الدفع للمؤسسة ديونها على غير التعامل بالأوراق التجارية وتنتظر الحصول على قيمة الورقة في موعد الورقة التجارية، في الموعد المحدد .

3- الضمان الاحتياطي:

هو عبارة عن قرض يمنحه البنك للمؤسسة عندما تتعاقد من جهة إدارية في صفقة بيع أو توريد أو أشغال عامة ومضمون هذا القرض أن يوقع البنك كضمان احتياطي ورقة تجارية لصالح المؤسسة ويتحصل البنك مقابل ذلك على عمولة. [1]

-4 الكفالة:

هي عبارة عن عقد يتعهد بموجبه البنك بتسديد جزء أو كل ديون المؤسسة إذ لم تف بها ا وتكون في شكل وثيقة يتعهد بها البنك برصد مبلغ معين نهاية تاريخ معين فالكفالة تعني عن تجميد الأموال لمجرد سحبها خاصة بالنسبة لمصالح حكومية في حالة عدم، تنفيذ الإلزام وهي 3 أطراف . [2]

البنك هو الضامن الذي اصدر الكفالة . ·

المؤسسة وهي الجهة التي أصدرت الكفالة لصاحبها. ·

المستفيد وهي الجهة التي أصدرت الكفالة لصاحبها. ·

ويزداد الطلب على الكفالة عند انعدام الثقة بين المؤسسة و الطرف الآخر.

-5 الائتمان لإيجاري :

يعتبر التمويل التجاري إحدى أنواع التمويل القصير الأجل ،وتتحصل عليه المؤسسة من الموردين، ويتمثل في قمة المشتريات الأصلية للسلع التي تتاجر فيها أو تستخدمها في عمليات الإنتاج ،ويلعب دور هام في تمويل الكثير من المؤسسات التي تجد صعوبة في الحصول على قروض المصرفية ذات تكلفة المنخفضة وتعاني من عدم كفاية رأسمالها العامل في تمويل احتياجاتها التجارية. [3]

المطلب الثالث :مشاكل تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

بعد أن أثبتت التجربة أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي الآلية الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، من خلال نتائجها الإيجابية، تبقى تواجه هذه المنظومة من المؤسسات في الكثير من الدول النامية و من بينها الجزائر، العديد من المعوقات و المشكلات التي تعرقل مسار إنشائها و نموها و تطورها، و تحد من زيادة فعاليتها الاقتصادية و الاجتماعية، و سنركز على أهم المشكلات في النقاط التالية :

---

[1] - شاكر قزوين، محاضرات في علم اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000، ص128.

[2] - شاكر قزوين، نفس المرجع، ص127.

[3] - جميل أحمد توفيق، علي شريف، الإدارة المالية، الدار الجامعية بيروت 1998، ص388..

أولا: مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يعبر التمويل عن أهم مشكلة تقف كعائق أمام إنشاء أو توسيع أي مؤسسة صغيرة أو متوسطة، ذلك أن ما تمتاز به هذه المؤسسات هو ضآلة رؤوس أموالها الخاصة الشيء الذي لم يمكنها من الاستفادة من الخدمات

التمويلية، زيادة على ما تشترطه المؤسسات المصرفية من الضمانات و ما تفرضه من فوائد مرتفعة على أصحاب هذه المؤسسات .

و في إحدى الدراسات التي قام بها البنك الفرنسي لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كانت تشير إلى أن أهم

العوامل تتمثل في إشكالية التمويل و عدم وفرة القروض، إضافة إلى تكاليفها المرتفعة، و هذا ما تؤكده مختلف الدراسات التي تمت في هذا الإطار في معظم الدول، و هو ما يجعل من إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إشكالية دولية[1] .

ثانيا : مشاكل إدارية و تنظيمية

كثيرا ما تصدم المبادرات وتقيد الأفكار التي يحملها أصحاب المشاريع و المبدعين بمجموعة من العوائق الإدارية و الإجراءات البيروقراطية المعقدة التي تتطلب الكثير من الوثائق و المرافقات الإدارية، إضافة إلى تباطؤ الإجراءات

على مستوى الجهات الإدارية المعنية، فعلى سبيل المثال المدة اللازمة لإقامة مشروع تزيد عن 03 أشهر و المدة المتوسطة للانطلاق الفعلي للمشروع و الدخول في مرحلة التشغيل تصل إلى 05 سنوات[2] .

ثالثا : المشاكل القانونية

كعدم استقرار النصوص القانونية (التغير السريع القوانين و التنظيمات السارية، غموض و صعوبة فهم القوانين

السارية بالإضافة إلى تعقدها، عدم احترام النصوص القانونية)كلها تؤثر على عمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطار قانوني واضح و سليم .

رابعا : مشكلة العقار الصناعي

يسود ميدان العقار تعقيدات من حيث التسيير و الاستغلال غير العقلاني وغير الرشيد للمساحات الموجودة، حيث تشهد معظم المناطق الصناعية مشاكل بسبب نظام التسيير المطبق، عدم استقرار المسيرين ن الطابع الإداري لمؤسسات التسيير، نقص الإمكانات المالية بالإضافة إلى الخلافات حول أسعار التنازل عن هذه

---

[1] – عمران عبد الحكيم ،مرجع سبق ذكره ، ص 25.

[2] – صالحي صالح ، مرجع سبق ذكره ، ص 41.

العقارات و تنظيم سندات الملكية[1].

هناك صعوبة في إيجاد المكان الدائم و الملائم لإقامة المؤسسة و من ثم إنجاز و تنمية المشاريع الاستثمارية و هذا راجع إلى طول مدة منح العقار بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الأراضي و المباني و انعدامها أو عدم ملاءمتها، لعدة أسباب:

- غياب سلطة اتخاذ القرار حول تخصيص الأراضي و تسيير المساحات الصناعية .
- محدودية الأراضي المخصصة للنشاط الصناعي و طغيان المضاربة على العقار الصناعي [2] .

خامسا : مشاكل تموين الجهاز الإنتاجي :

يطرح التموين بالمداخلات خاصة المستوردة منها عائق أمام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية خاصة المؤسسات القليلة الخبرة في مجال تقنيات الاستيراد لاعتمادها في السابق على تموين من المؤسسات العمومية و التي كانت تحتكر التجارة الخارجية و بعد الانفتاح الاقتصادي واجهت هذه المؤسسات مشكلة تموين الجهاز خاصة و إن اهتمام المستوردين الجدد منصب غالبا على است يراد مواد استهلاكية[3].

سادسا : ثقل العبء الضريبي و الجمركي :

إن الأعباء الضريبية التي تتحملها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا يساعدها بأي حال من الأحوال على العمل

الإنتاجي، بل يؤدي إلى تعدد و تنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي، و زيادة على ذلك

عوامل أخرى تضغط على النشاط الإنتاجي من بينها :

- كساد الإنتاج المصنع محليا الراجع إلى انخفاض القدرة الشرائية و المنافسة غير المشروعة في الكثير من الأحيان للإنتاج المستورد .
- كما أن النظام الجمركي أحد العقبات التي تخلق مشاكل و صعبات عديدة للمؤسسات الصغيرة

و المتوسطة و ذلك نتيجة الإجراءات المتخذة من قبل إدارة الجمارك التي تسير وفق تشريع لا يسهل نشاط هذا القطاع و كذلك لبعده عن التطبيقات و الأعراف الدولية التي تتماشى و تكييف الآليات والقوانين الجمركية، حيث أن قطاع الجمارك كثيرا ما يتميز بالبيروقراطية و تعدد قنوات الرشوة[4].

---

[1] – يوسف قريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 86.

[2] – بوعلي هشام ، " **الشراكة الأورو متوسطة و إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تجربة الجزائر** " ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية علوم التسيير ، تخصص تحليل اقتصادي ،جامعة تلمسان، 2008/2007، ص 101.

[3] – لدع خديجة ، مرجع سبق ذكره ، ص 130.

[4] – بريش سعيد ، بلغرسة عبد اللطيف ، "**إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين معوقات المعمول و متطلبات المأمول** "، مداخلة ضمن الملتقى الدولي لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة عنابة ، يومي 17-2006/04/18، ص324.

سابعا : ضعف تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و عدم حماية المنتوج الوطني:

تواجه معظم المنشآت الصغيرة و المتوسطة خاصة في الدول النامية قدرا متزايدا من المنافسة و الضغوط الحادة ذلك أن قوى التدويل و العولمة و تضغط على الشركات بمختلف أنواعها و أحجامها، بما ذلك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ففي غالبية الدول النامية تضل هذه المؤسسات تعمل في أنشطة تقليدية تتسم بانخفاض الإنتاجية و ضعف الجودة و صغر الأسواق المحلية التي تخدمها و قلة الديناميكية التكنولوجية، و تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بنفس هذه الخصائص باعتبار أن معظمها حديثة النشأة، إذ تصنف أغلبية هذه المؤسسات من طرف الأجهزة التنظيمية و التسييرية الوصية عليها بأنها تحت المستوى الأدنى الاقتصادي المطلوب الذي يجب أن تتمتع به هذه المؤسسات في ضل متطلبات اقتصاد السوق .

و يعود ضعف المردودية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر إلى الصعوبات و المشاكل الحادة التي تواجه هذه الأخيرة والانفتاح الاقتصادي غير المدروس على الأسواق العالمية و عدم استحداث طرق و مكانيزمات لحماية المنتج الوطني منافسة المنتجات الأجنبية التي تتميز بالجودة العالمية و انخفاض الأسعار .

و قد تأثرت المؤسسة الجزائرية من إجراءات تحرير التجارة الخارجية دون أية مراقبة، و قد أدى ذلك ظهور ظاهرة الاستيراد الفوضوي و التي شملا كل شيء .

الفرص : رغم كثرة التهديدات و الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فإنه أمام هذه المؤسسات بعض الفرص و المحفزات التي تساعدها على النجاح في محيطها المحلي، تساعدها أيضا على دخول تجربة ناجحة على مستوى الأسواق الدولية هذه الفرص و المحفزات تتمثل في برامج التأهيل التي اتخذتها الدولة على عاتقها و التي تهدف إلى تحسين موقع المؤسسة في إطار اقتصادي تنافسي و رفع أدائها الاقتصادي و المالي [1] .

المطلب الرابع: أهم الطرق المعتمدة في التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة

و المتوسطة تعتبر البنوك التجارية كممول رئيسي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و ذلك أمام غياب مؤسسات ائتمانية متخصصة و ضعف السوق المالي حيث تتدخل من خلالها توفيرها لتشكيلة مختلفة من القروض صنفت حسب طبيعة نشاط الممول إلى قروض الاستغلال و قروض الاستثمار .

أولا: طبيعة علاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

نهتم هنا بمناقشة و معرفة مراحل نمو المؤسسة الصغيرة و المتوسطة الأكثر تمويلا من طرف البنوك، حيث يتم تقسيم تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى عدة مراحل من خلال خصائص كل مرحلة تحديد العلاقة بين المؤسسة الصغيرة و المتوسطة من جهة و البنوك من جهة أخرى .

[1] - برجي شهرزاد ، مرجع سبق ذكره ، ص 185.

1- علاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجديدة :

تتوجه الكثير من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجديدة نحو البنوك من أجل الحصول على القروض المصرفية، إلا أن البنك في تعامله مع هذه المؤسسات التي هي في مرحلة الإنشاء يكون كثير الحذر نتيجة أن خطر تقديم قروض لهذه المؤسسات هو مرتفع جدا، و ذلك للأسباب التالية :

- المؤسسة الجديدة معرضة للعديد من الأخطار و مالها من أثار سلبية على مردودية المؤسسة .
- الدراسة المعمقة التي يقوم بها البنك تكون عادة على أساس التقديرات فقط .
- عدم قدرة أصحاب هذه المؤسسات على إثبات قدراتهم و عدم تقديم ضمانات كافية للحصول على القروض المصرفية .
- وجود مؤسسات حكومية متخصصة في دعم هذه المؤسسات خلال مرحلة الإنشاء[1].

2- علاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي في مرحلة النمو و التوسع :

على خلاف علاقة البنك بالمؤسسات الحديثة النشأة و التي تتميز بالحذر من جانب البنك، فإن هذا الأخير يفضل ربط علاقات مع تلك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي هي في طور النمو و التوسع و ذلك نتيجة الأسباب التالية:

- وجود معطيات مالية و محاسبية تاريخية لدى البنك عن نشاطات هذه المؤسسات .
- قدرة البنك على تحديد الوضع المالي للمؤسسة و بالتالي قياس خطر منح القرض .
- إمكانية البنك في الحصول على معلومات كافية حول تسيير المؤسسة من خلال تسييره لحساباتها الجارية، و على تحديد نوعية علاقاتها مع الموردين و العملاء .
- المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة هي معطيات واقعية[2].

3- متطلبات علاقة دائمة بين البنوك و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

حتى تتحقق علاقة تتميز بالثقة و التعاون بين البنك و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي تبدأ عادة بحصول المؤسسة على قرض من البنك، لا بدا من توفر الشروط الأساسية التالية :

- تحقيق علاقة قوية و دائمة بين البنك و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي ترتكز على الشفافية و الحوار و الثقة كأحد أهم مبادئها .

- على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تقديم كل المعلومات الضرورية للبنك (الحسابات السنوية، الوضعية المالية، التزاماتها اتجاه البنوك الأخرى) .

---

[1] -Eric Vernire et Sophie Flamente , La Personnalité de création d'entreprise facteur déterminant dans l'octroi d'un prêt, Revue Banque stratégie , N° 220 , novembre , 2004 , P 20 .

[2] - Jean Louis Nakamura, Relation Banque, PME , Revue d'économie financière , op-cit, p 48.

- على البنوك التقديم لأصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كل المعلومات المتعلقة بشروط منح القروض التي تلبي احتياجاتها المالية (القواعد التنظيمية لمنح القروض) .

- على أصحاب المؤسسات إعلام البنوك بأي تغيرات تطرأ على الوضعية العامة للمؤسسة، التي تكون لها أثار على علاقاتها مع البنوك المقرضة .

- تجنب البنك أي تعطيل و تقصير في اتخاذ قراراته في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة[1].

[1] - عمران عبد الحكيم ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 65، 68.

الفصل الثاني

دراسة تطبيقية على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

ترتكز دقة النتائج التي يتوصل لها الباحث على صحة الإجراءات التي يتبعها والأدوات والأساليب التي يستخدمها أثناء إجراءه لبحثه.

لذا وبعد تطرقنا لمشكلة الدراسة وإطارها النظري، سنحاول في هذا الفصل التطرق لأهم الإجراءات المتبعة في هذه الدراسة، حيث يعمل الجانب التطبيقي من البحث على تكملة وتأكيد ما جاء في الجانب النظري فهو وسيلة نقل مشكلة البحث إلى الميدان وتوضيحها وتحديدها لذا تم في هذا الفصل من الجانب الميداني استعراض أهم الإجراءات المنهجية للبحث وذلك بالتطرق أولا إلى الدراسة الاستطلاعية، ثم إلى الدراسة الأساسية المتمثلة في المنهج المستخدم، مكان إجراء البحث عينة ومجتمع البحث، أدوات البحث وإجراءات التطبيق الميداني. وفي الأخير نصل إلى التقنيات الإحصائية.

المبحث الأول: بطاقة تعريفية ببنك الفلاحة والتسمية الريفية

المطلب الأول: نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR

1 – نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

ينتمي بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى القطاع العمومي، إذ يعتبر وسيلة من وسائل سياسة الحكومة الرامية إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي. تم إنشائه بموجب مرسوم رقم 82- 106 المؤرخ في 13 مارس1982 تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وذلك بحدف المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي وترقيته، ودعم نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية.

وفي هذا الإطار قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتمويل المؤسسات الفلاحية التابعة للقطاع الاشتراكي، مزارع الدولة والمجموعات التعاونية، وكذلك المستفيدين الفرديين للثورة الزراعية، مزارع القطاع الخاص، تعاونيات الخدمات، والدواوين الفلاحية والمؤسسات الفلاحية الصناعية إلى جانب قطاع الصيد البحري.

وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري، مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1.000.000 د.ج للسهم الواحد، ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 14/04/ 1990 الذي منح استقلالية اكبر

للبنوك وألغي من خلاله نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم ما البنوك التجارية والمتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية وتشجع عملية الادخار بنوعيها بالفائدة وبدون فائدة، والمساهمة في التنمية، مع وضع قواعد تحمي البنك وتجعل معاملاته مع زبائنه اقل مخاطرة، ولتحقيق أهدافه وضع البنك استراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني بأكثر من 300 وكالة.

2– تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تطوره بثلاث مراحل رئيسية وهي :

أ– مرحلة 1982– 1990: خلال هذه المرحلة انصب اهتمام البنك على تحسين موقعه في السوق المصرفي، والعمل على ترقية العالم الريفي عن طريق تكثيف فتح الوكالات المصرفية في المناطق نات النشاط الفلاحي.

ب– مرحلة 1991– 1999: بموجب قانون النقد والقرض الذي ألغي من خلاله التخصص القطاعي للبنوك، توسع نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليشمل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني خاصة قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة بدون الاستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربطه معه علاقات مميزة، أما في اتحال التقني فقد شهدت هذه المرحلة إدخال وتعميم استخدام الإعلام الآلي عير مختلف وكالات البنك، لقد تميزت هذه المرحلة بما يلي:

1991: تم الانخراط في نظام سوفيت " SWFT" لتسهيل معالجة وتنفيذ عمليات التجارة الخارجية.

1992: تم وضع نظام " Sybu " يساعد على سرعة أداء العمليات المصرفية من خلال ما يسمى " **Télétraitement** " إلى جانب تعميم استخدام الاعلام الآلي في كل عمليات التجارة الخارجية.

1993: الانتهاء من إدخال الاعلام الآلي على جميع العمليات المصرفية

1994: بدء العمل بمنتج جديد يتمثل في بطاقة السحب بدر.

1996: إدخال نظام المعالجة عن بعد لجمع العمليات المصرفية في وقت حقيقي.

1998: بدء العمل ببطاقة السحب ما بين البنوك(CIB)

ج – مرحلة 2000– 2004: تميزت هذه المرحلة بمساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية في تدعيم وتمويل الاستثمارات المنتجة، ودعم برنامج الإنعاش الاقتصادي والتوجه نحو تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمساهمة في تمويل قطاع التجارة الخارجية وفقا لتوجهات اقتصاد السوق، إلى جانب توسع تعطينه لمختلف مناطق الوطن وذلك عن طريق فتح المزيد من الوكالات.

وللتكيف مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها البلاد، واستجابة لاحتياجات ورغبات الزبائن، قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوضع برنامج على مدى خمس سنوات يتمحور أساسا حول عصرنة البنك وتحسين أداءه، والعمل على تطوير منتجاته وخدماته، بالإضافة إلى تبنيه استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال العمل المصرفي، هذا البرنامج الطموح حقق نتائج هامة نوردها فيما يلي:

– عام 2000: القيام بفحص دقيق لنقاط القوة ونقاط الضعف في سياسته، مع وضع استراتيجية تسمح للبنك باعتماد المعايير العالمية في مجال العمل المصرفي.

– عام 2001: سعيا منه لإعادة تقييم موارده قام البنك بإجراء عملية تطهير محاسبية ومالية لجميع حقوقه المشكوك في تحصيلها بغية تحديد مركزه المالي ومواجهة المشاكل المتعلقة بالسيولة وغيرها، والعمل على زيادة تقليص مدة مختلف العمليات المصرفية تجاه الزبائن.

إلى جانب ذلك قام البنك بتحقيق مفهوم البنك الجالس " La Banque Assise" مع خدمات مشخصة.

– عام 2002: تعميم تطبيق مفهوم البنك الجالس مع خدمات مشخصة على مستوى جميع وكالات البنك.

– عام 2004: لقد كانت سنة 2004 مميزة بالنسبة للبنك الذي عرف إدخال تقنية جديدة تعمل على سرعة تنفيذ العمليات المصرفية تتمثل في عملية نقل الشيك عبر الصورة، فبعد أن كان يستغرق وقت تحصيل شيكات البنك مدة قد تصل إلى 15 يوما، أصبح بإمكان الزبائن تحصيل شيكات بنك بدر في وقت وجيز، وهذا يعتبر إنجاز غير مسبوق في مجال العمل المصرفي في الجزائر. كما عمل مسؤولو بنك بدر خلال عام 2004 على تعميم استخدام

الشبابيك الآلية للأوراق النقدية " Les Guichets Automatiques des Billets" المرتبطة ببطاقات الدفع.

المطلب الثاني: مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

1- أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR:

يحتم المناخ الاقتصادي الجديد الذي تشهده الساحة المصرفية المحلية والعالمية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية أن يلعب دورا أكثر ديناميكية وأكثر فعالية في تمويل الاقتصاد الوطني من جهة، وتدعيم مركزه التنافسي في ظل المتغيرات الراهنة من جهة أخرى، وبذلك اصبح لزاما على القائمين على البنك وضع استراتيجية أكثر فعالية لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة المصرفية.

وأمام كل هذه الأوضاع وجب على المسئولين إعادة النظر في أساليب التنظيم وتقنيات التسيير التي يتبعها البنك، والعمل على ترقية منتجاته وخدماته المصرفية من أجل إرضاء الزبائن والاستجابة لانشغالاتهم.

وفي هذا الصدد لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية مثله مثل البنوك العمومية الأخرى إلى القيام بأعمال ونشاطات متنوعة وعلى مستوى عال من الجودة للوصول إلى استراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة مصرفية كبيرة وشاملة يتدخل في تمويل كل العمليات الاقتصادية، حيث بلغت ميزانيته حوالي 5.8 مليار دولار، وينشط بواقع 30% من التجارة الخارجية بالجزائر ، وبحنا أضبح يحظى بثقة المتعاملين الاقتصادين والأفراد الزبائن على حد سواء، وهذا قصد تدعيم مكانته ضمن الوسط المصرفي. ومن أهم الأهداف المسطرة من طرف إدارة البنك ما يلي :

* توسيع وتنوح مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة.
* تحسين نوعية وجودة الخدمات.
* تحسين العلاقات مع الزبائن.
* الحصول على أكبر حصة من السوق.
* تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية.

وبغية تحقيق تلك الأهداف قام البنك بتهيئة الشروط للانطلاق في المرحلة الجديدة التي تتميز بتحولات هامة نتيجة انفتاح السوق المصرفية أمام البنوك الخاصة المحلية والأجنبية، حيث قام البنك بتوفير شبكات حديدة ووضع وسائل تقنية حديثة وأجهزة وانظمة معلوماتية، كما بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية، وترقية الاتصال داخل وخارج البنك، مع إدخال تعديلات على التنظيمات والهياكل الداخلية للبنك تتوافق مع المحيط المصرفي الوطني واحتياجات السوق.

كما سعى البنك إلى التقرب أكثر من الزبائن وهذا بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم وانشغالاتهم والحصول على أكبر قدر من المعلومات الخاصة باحتياجاتهم، وكان البنك يسعى لتحقيق هذه الأهداف بفضل قيامه بـ :

* رفع حجم الموارد بأقل تكاليف.
* توسع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات.
* تسيير صارم لخزينة البنك بالدينار والعملة الصعبة.

2- مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

وفقا للقوانين والقواعد المعمول بها في اتحاد المصرفي، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية :

* معالجة جميع العمليات الخاصة بالقروض، الصرف والصندوق.
* فتح حسابات لكل شخص طالب لها واستقبال الودائع.
* المشاركة في تجميع الادخارات.
* المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى.
* تأمين الترقيات الخاصة بالنشاطات الفلاحية وما يتعلق بها.
* تطوير الموارد والتعاملات المصرفية وكنا العمل على خلق خدمات مصرفية جديدة مع تطوير المنتجات والخدمات المقدمة.
* تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الادخار والاستثمار.
* تطوير شبكته ومعاملاته النقدية.
* تقسيم السوق المصرفية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة، التجار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
* الاستفادة من التطورات العالمية في مجال العمل المصرفي.

وفي إطار سياسة القروض نات المردودية يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بـ :

- تطوير قدرات تحليل المخاطر.
- إعادة تنظيم إدارة القروض.
- تحديد ضمانات متصلة بحجم القروض وتطبيق معدلات فائدة تتماشى وتكلفة الموارد.

لقد عمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولأجل تعزيز مكانته التنافسية والتوجه الاقتصادي الجديد للدولة وسياستها بصفة عامة، بوضع مخطط استراتيجي شرع في تطبيقه مع بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين؛ تلخصت أهم محاوره في :

* إعادة تنظيم وتسيير الهيئات والهيكل التنظيمي للبنك.

* عصرنة البنك (تقوية تنافسيته).
* احترافية العاملين.
* تحسين العلاقات مع الأطراف الأخرى.
* تطهير وتحسين الوضعية المالية.

3- التنظيم على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

إن تحقيق البنك لأهدافه مرتبط بمدى قدرته على إتاحة وتجنيد الوسائل المادية والبشرية لأجل تحقيق أهداف وإستراتيجية البنك، بتنظيمها والتنسيق بينها ضمن هيكل تنظيمي ملائم يخدم المصالح العامة للبنك ويحدد العلاقات الرسمية من أطراف التنظيم. فشكل تنظيم بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعتمد على شكلين هما: التنظيم المركزي والتنظيم اللامركزي.

يضم التنظيم المركزي :

أ- مجلس إداري برئاسة الرئيس المدير العام(P.D.G).

ب- مديريات عامة مساعدة، على رأس كل منها مدير عام مساعد، ويتفرع بعض منها إلى مديريات فرعية أخرى حسب ما يبينه الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

تتكون أهم المديريات العامة المساعدة لعمل الرئيس المدير العام من:

- المديرية العامة المساعدة للإدارة والوسائل.
- المديرية العامة المساعدة للمراقبة والتطوير.
- المديرية العامة المساعدة للإعلام الآلي، المحاسبة والصندوق.
- المديرية العامة المساعدة للعمليات الدولية.
- المديرية العامة المساعدة للموارد والتعهدات.
- مديرية الاتصال والتسويق.

إضافة إلى ما سبق، توجد المفتشية العامة، المستشارون واللجان الذين يقومون بمراقبة وإعطاء النصائح والآراء فيما يخص عمل ونشاط البنك بصفة عامة. بما أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يمتلك شبكة كبيرة من الوكالات عبر التراب الوطني، فإنه يعتمد على تنظيم لامركزي، أين يخول للمجموعات الجهوية للاستغلال بعض الصلاحيات والاستقلالية وكنا مهام المراقبة والتفتيش لعمل وأنشطة الوكالات المصرفية التي تحت مسؤولياتها. أما التنظيم اللامركزي فيظم:

* **المجموعة الجهوية للاستغلال (G.R.E)**: التي تتولى مهمة تنظيم، تنشيط، مساعدة، مراقبة ومتابعة الوكالات المصرفية التي هي تحت مسؤوليتها. غالبا ما تكون هذه المجموعات الجهوية للاستغلال ولائية.

يمتلك بنك الفلاحة والتنمية الريفية عبر كامل التراب الوطني 41 وكالة جهوية للاستغلال.

* **الوكالة المحلية للاستغلال (A.L.E)**: تتمثل في الوكالة المصرفية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية تكون تابعة للمديرية العامة وتحت رقابة إحدى المجموعات الجهوية للاستغلال. تقوم الوكالة المحلية للاستغلال بمعالجة جميع أو بعض العمليات المصرفية حسب مناطق تواجدها وما يقتضيه عملها، أين تدخل في علاقات مباشرة مع الزبائن.

يمتلك بنك الفلاحة والتنمية الريفية حاليا حوالي 300 وكالة محلية للاستغلال عبر كامل التراب الوطني متضمنة وكالة مركزية مقرها بالجزائر العاصمة. كما يسعى البنك حاليا إلى التوسع عبر فتح وكالات مصرفية جديدة قدر عدد المشاريع بها بـ: 47 مشروعا، بعدما كان يمتلك البنك حوالي 140 وكالة عند بداية نشاطه سنة 1982، مما يشير إلى التوسع الكبير للبنك واتساع حجم أعماله وتعاملاته.

فيما يخص كيفيات منح القروض بالبنك، فهو يعتمد على سياسة السقوف المحددة، إذ يخول للوكالة المصرفية منح قروض للزبائن إذا لم تتعن قيم مبالغها السقوف المحددة من طرف الإدارة العامة وحسب نوع القرض المطلوب؛ فإذا ما تجاوزت قيمة القرض السقف المخول صلاحية للوكالة، بتم تحويل الملف إلى المديرية الجهوية للاستغلال، التي بدورها قد تخرج عن صلاحيتها إذا تجاوزت السقف المحدد لها، ويتم تحويل الملف إلى المديرية المختصة به بالجزائر العاصمة.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

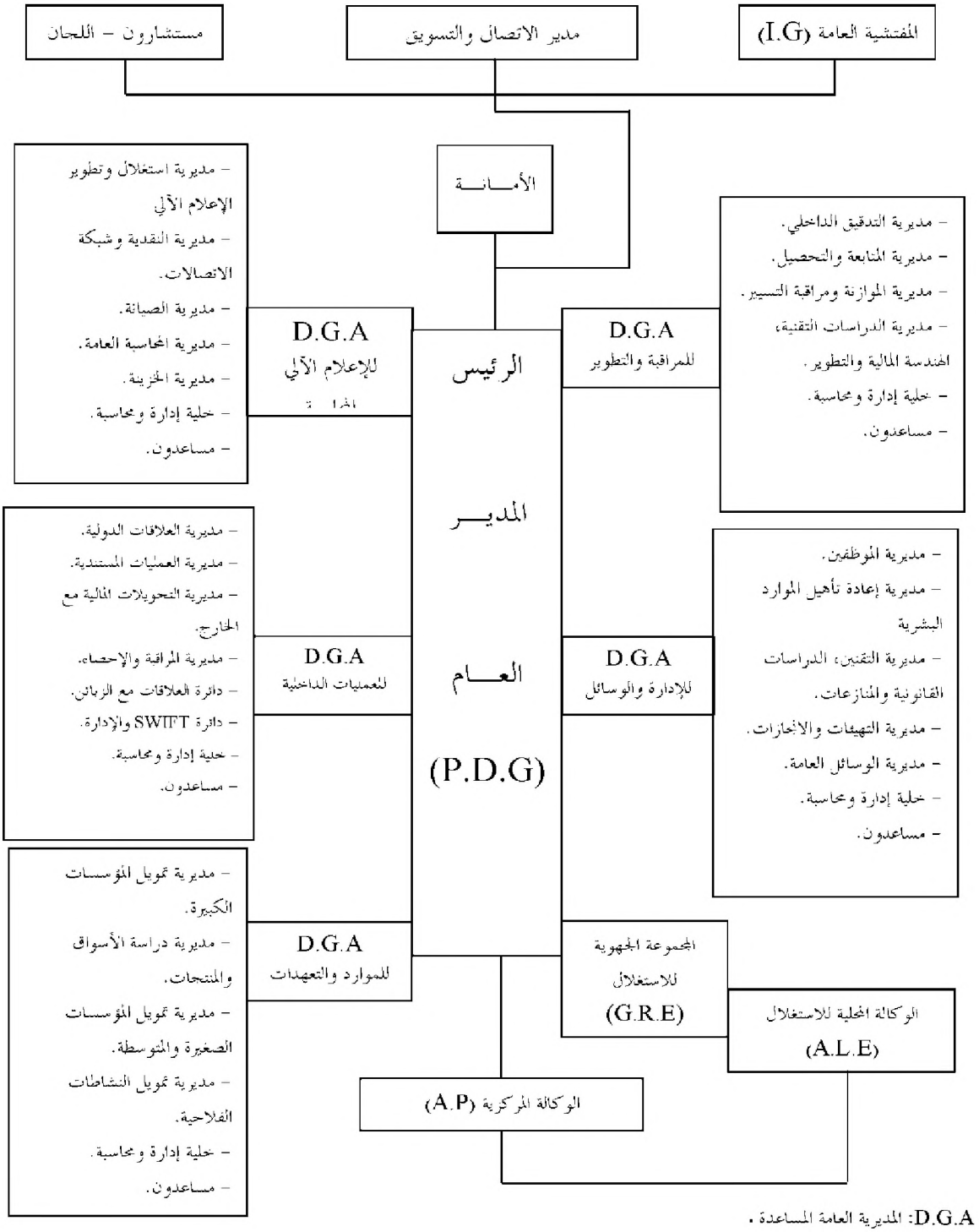

D.G.A: المديرية العامة المساعدة .

المصدر: www.badr-bank.net,Consulté le 26/04/2006

وظيفة التسويق في بفك الفلاحة والتنمية الريفية

ضمن التغييرات التي أجريت على مستوى الهيكل التنظيمي للبنك، تم إنشاء مديرية خاصة بالتسريق والتنمية في أواخر عام 1993، تضم ثلاثة مصالح هي:

مصلحة الموارد، الميزانية والاتصال، ونظرا للتغييرات التي أحدثت على الهيكل التنظيمي للبنك في أواخر 1994 أصبحت مديرية التسويق تضم مصلحتين هما مصلحة الموارد ومصلحة الميزانية، وفي أواخر 1996 خضعت المديرية لتغيير آخر نتيجة ضم مصلحة النقدية إليها، وهكذا أصبحت تشرف مديرية التسويق والتنمية على المصالح التالية :

1- مصلحة الموارد:

تتكفل بالمهام التالية:

* القيام بدراسات السوق قصد التعرف على حاجات ورغبات الزبائن من ناحية المنتجات والخدمات المصرفية.
* المحافظة على جودة الخدمات المقدمة للزبائن.
* وضع برامج إنشاء فروع ووكالات وفقا لأوامر الإدارة فيما يخص توسيع الشبكة.
* تصميم منتجات وخدمات تابي متطلبات السوق.

2- مصلحة النقدية:

إن الهدف الرئيسي لهذه المصلحة يتمثل في الحفاظ على السيولة النقدية على مستوى البنك، كما تقوم بالمهام التالية:

* مراقبة سير عمليات بطاقات السحب والدفع .
* مراقبة مدى احترام مستعملي بطاقة السحب والدفع لشروط الاستعمال.

3- مصلحة الميزانية:

يتمثل دورها فيما يلي:

* إعداد الميزانيات التقديرية الخاصة بالهياكل التنظيمية.
* دراسة وتحليل جميع طلبات التعديل لميزانية الشبكة والهياكل المركزية.
* تزويد البنك بالمعلومات التي يحتاجها؛

للإشارة فقد أوكل لمديرية التسويق والتنمية القيام بالمهام التالية:

* القيام ببحوث التسويق ووضع نظام للمعلومات التسويقية.

* العمل على تطوير المنتجات والخدمات المصرفية.
* إعداد الحملات الترويجية للتعريف بمنتجات وخدمات البنك.

أما في عام 1998 فقد أصبحت تسمى مديرية التسويق والاتصال يشرف عليها مدير مركزي وتضم المديريات التالية :

نيابة مديرية الاتصال، نيابة مديرية تطوير الموارد ونيابة مديرية الميزانية حيث أوكلت لها القيام بالمهام التالية:

* تحقيق الأهداف العامة للبنك بخصوص توسيع انتشاره الجغرافي.
* إيصال تعليمات المديرية العامة إلى مختلف وكالات البنك.
* الإشراف على إصدار وتوزيع نظرية البنك (أخبار بدر).
* دراسة السوق من حيث تحليل الزبائن والمنافسين.
* متابعة وتنشيط جمع الموارد.
* التنسيق بين مختلف مديريات البنك ووكالاته.

أما في عام 2001 فقد تم إعادة تنظيم هياكل البنك في إطار مواجهة التحديات التي فرضها انفتاح السوق المصرفية والتحديات التي فرضتها ظاهرة العولمة، فقد أدمجت مديرية التسويق والاتصال ضمن المديرية العامة المساعدة للمراقبة والتطوير.

أما على مستوى وكالة بدر المسبلة فقد تم ادراج مصلحة للتسويق ضمن المديرية التجارية منذ سنة 2003، لأجل تحقيق الأهداف التالية: الرفع من المردودية، تحسين جودة الخدمات، تحسين صورة الوكالة لدى الزبائن.

المزيج التسويقي المطبق من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

لهدف الأنشطة التسويقية المصرفية إلى تحقيق الربوبية للبنك، وإلى إشباع الحاجات والرغبات لدى الزبائن بتحقيق رضاهم. تعتبر الأهداف التسويقية إحدى المكونات الأساسية للعملية التسويقية للبنك إضافة إلى دور السياسات التسويقية المصرفية أو ما يصطلح عليها بالمزيج التسويقي المصرفي.

يعرف المزيج التسويقي على أنه: مجموعة المتغيرات التي يمكن التحكم مجا، والتي تستخدمها المؤسسة لتحقيق هدفها في السوق . تعبر المتغيرات –حسب هذا التعريف– عن عناصر المزيج التسويقي الأساسية، وهي: المنتج، السعر، الترويج والتوزيع، إذ تتمثل في مجموعة الوسائل والأدوات التسويقية التي يستخدمها رجل التسويق لتحقيق أهدافه، وعند إسقاط هذا المزيج التسويقي على الخدمات، نجد أنه يلقى عدة انتقادات لعدم ملاءمته مع طبيعة الخدمات، لهذا يتوجب تكييفه وهذا لعدة أسباب منها:

* أن المزيج التسويقي تم تطويره أصلا للمؤسسات الصناعية.

* أن أبعاده ضيقة لا تصلح تماما لتسويق الخدمات نظرا للدور الأساسي للزبون.

* أنه لا يلبي معظم احتياجات ممارسي النشاط التسويقي في الخدمات، ذلك ألها تنتج وتستهلك في نفس الوقت ولا يمكن تخزينها، كما أنه يصعب قياس الجودة فيها مقارنة بالسلع الملموسة.

1- منتجات وخدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

يهدف بنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال وضع سياسات تتعلق بالمنتجات والخدمات إلى الرفع من الحصة السوقية والعمل على إرضاء الزبائن عبر الاهتمام بتوقعاتهم وإشباع حاجاتهم ورغباتهم أكثر.

أ- منتجات بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

تتمثل أهم هذه المنتجات في:

- **الحساب الجاري:** يكون مفتوحا للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون نشاطا تجاريا (تجار، صناعيون، مؤسسات تجارية، فلاحون،... الخ)، هذا المنتج المصرفي بدون فائدة.

- **حساب الصكوك (الشيكات):** تكون حسابات مفتوحة لجميع الأفراد أو الجماعات التي لا تمارس أي نشاط تجاري(جمعيات، إدارة،...الخ) وذوي الأجور الراغبين في الاستعانة بالشيكات لتصفية الحسابات.

- **دفتر التوفير Livret épargne BADR:** وهو عبارة عن منتج مصرفي.*ممكن الراغبين من ادخار أموالهم الفائضة عن حاجاتهم على أساس فوائد محددة من طرف البنك أو بدون فوائد حسب رغبات المدخرين، وباستطاعة هؤلاء المدخرين الحاملين لدفتر التوفير القيام بعمليات دفع وسحب الأموال في جميع الوكالات التابعة للبنك، وبذلك فإن هذا المنتج يجنب أصحاب دفاتر التوفير مشاكل وصعوبات نقل الأموال من مكان لأخر.

- **دفتر توفير الشاب Livret épargne Junior** : مخصص لمساعدة أبناء المدخرين للتمرس والتدريب على الادخار في بداية حياهم الادخارية.

إن دفتر توفير الشباب يفتح للشباب الذين لا تتجاوز أعمارهم 19 سنة من طرف ممثليهم الشرعيين، حيث حدد الدفع الأولي د 500 دينار، كما يمكن أن يكون الدفع في صورة نقدية أو عن طريق تحويلات تلقائية أو أوتوماتيكية منتظمة.

كما يستفيد الشاب صاحب الدفتر عند بلوغه الأهلية القانونية ذو الأقدمية التي تزيد عن خمس سنوات الاستعادة من قروض مصرفية تصل إلى مليونين دينار جزائري.

- **بطاقة بدر Carte BADR:** هذه البطاقة موجهة لزبائن بنك الفلاحة والتنمية الريفية، حيث تمكن من القيام بعمليات الدفع والسحب للأوراق النقدية عير الموزعات الآلية للأوراق النقدية (D.A.B) كما تمكن اصحابها أيضا من القيام بعمليات السحب من الموزعات الآلية للبنوك الأخرى.

– **سندات الصندوق Les Bons de Caisse** : عبارة عن تعويض لأجل وبعائد موجه للأشخاص المعنويين والطبيعيين.

– **الإيداعات لأجل Les Dépôts à Terme**: وهي وسيلة تسهل على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين إيداع الأموال الفائضة عن حاجاتهم إلى آجال محددة بنسبة فوائد متغيرة من طرف البنك.

– **حساب بالعملة الصعبة Les Comptes Devises**: منتج يسمح بجعل نقود المدخرين بالعملة الصعبة متاحة في كل لحظة مقابل عائدا محددا حسب شروط البنك.

كما توجد عدة منتجات أخرى لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية كالدفتر المخصص للسكن إضافة إلى الاعتمادات والقروض التي يمنحها البنك لزبائنه، التي تكون وفق دراسات وشروط مسبقة، من بينها: قروض الاستثمار، قروض الاستغلال وغيرها.

ب– خدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية: تظهر أهم هذه الخدمات في:

- فتح مختلف الحسابات للزبائن وتخليص الصكوك بأمر المعني أو بأمر الآخرين.
- التحويلات المصرفية.
- الخدمات المتعلقة بالدفع والتحصيل فيما يخص التعاملات الخارجية.
- خدمة كراء الخزائن الحديدية.

– **خدمات البنك للمعاينة (BADR Consulte)** التي تمكن الزبائن من معاينة ومراجعة التحويلات التي طرأت على أرصدتهم عير استعمال الأرقام الشخصية السرية لهم المعطاة من طرف البنك، من خلال استعمال أجهزة الإعلام الآلي المتاحة.

– **خدمات الفحص السلكي (Télétraitement)** التي تسمح بخدمة أحسن لزبائن البنك باستعمال شبكة الفحص السلكي في تتعين العمليات التحويلية المصرفية في الوقت الحقيقي.

المبحث الثاني: اجراءات المنهجية للدراسة

المطلب الأول: مجتمع الدراسة واجراءات سحب العينة

1- الدراسة الاستطلاعية

«تهدف الدراسة الاستطلاعية في أي بحث علمي إلى استطلاع الظروف المحيطة بالظاهرة التي يرغب الباحث في دراستها، والتعرف على أهم الفروض التي يمكن وضعها وإخضاعها للبحث العلمي، وكذا التأكد من الخصائص السيكومترية لأدوات الدراسة»

تعد الدراسة الاستطلاعية الأولية التي تساعد الباحث في إلقاء نظرة من أجل الإلمام بجوانب الدراسة الميدانية لابد من إجراء دراسة استطلاعية كانت بدايتها:

- التعرف على المكان ومدى إمكانية إجراء هذه الدراسة.
- التعرف على كل ما يمكنه عرقلة علمنا ومختلف الصعوبات المحتمل مواجهتها.
- تحديد العينة ومعرفة الأجواء المحيطة بها ومختلف ظروفها.
- التقرب من أفراد العينة.
- تقسيم المستوى المعرفي للأفراد العينة ومدى مطابقتها لموضوع البحث وفي الأخير خلصنا إلى ضبط إشكالية وفرضيات البحث وكذلك تحديد الصيغة الختامية للأدوات الخاصة بالدراسة.

بعد جمع المعلومات اللازمة، وباستخدام التراث النظري المتعلق بمتغيرات البحث، تم التوصل إلى اقتراح أن تكون أدوات جمع البيانات كالتالي:

- استبيان حول دور البنوك التجارية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- أما عينة الدراسة الاستطلاعية فقد تم توزيع 10 نسخة من المقاييس المذكورة سابقا على 10 فردا.
- تمت الدراسة الاستطلاعية بتاريخ 01 مارس 2017 إلى غاية 20 مارس 2017

2- الدراسة الأساسية

1-منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي ذي الطابع التقييمي بما يناسب دراسة هذا الموضوع، ذلك باعتبار هذا المنهج يقوم بتحديد مختلف الظروف وتقييمها عن طريق جمع البيانات والمعلومات عن حقائق الأشياء والظواهر الموجودة وإخضاعها للدراسة العلمية.

2-حدود الدراسة: تم تحديدها كما يلي:

***العنصر البشري:** ويتمثل في مجتمع الدراسة المكون من العاملين في بنك الفلاحة والتنمية الفلاحية BADR.

***الحدود الزمانية:** حيث أجريت الدراسة الميدانية بتاريخ 10 أفريل من عام 2017 إلى غاية 10 ماي 2017.

***الحدود المكانية:** حيث أجريت الدراسة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) ببلدية المسيلة.

المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة وأدواتها:

1- المجتمع:

تكون مجتمع الدراسة من العاملين في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة والبالغ عددهم إجمالا (40) عاملا وقد تم إستبعاد 10 منهم بهدف إجراء الدراسة الاستطلاعية والتي كان الغرض منها التحقق من الخصائص السيكومترية للإستبيان.

2- العينة:

تلعب العينة دورا كبيرا في نجاح ودقة البحث الامبريقي، وتعرف على أنه النموذج الذي يجري معظم العمل عليه، وهي في العلوم الإنسانية معبر عنها بالإنسان، الذي يعتبر الوحيد ضمن المجموعة التي يبني الباحث عمله عليها، والمأخوذة من المجتمع الأصلي شريطة تمثيله أحسن تمثيل، يقول في هذا رشيد زرواتي: " هي جزء معين أو نسبة معينة من أفراد المجتمع الأصلي تجري عليها الدراسة، ثم تعمم نتائج الدراسة على المجتمع كله"، وتعرف كذلك «تمثل العينة جزء من المجتمع الأصلي أو مجموعة من المفردات التي يجرى عليها البحث. العينة هي تلك التي تختار بشكل يجعلها ممثلة للمجتمع الأصلي تمثيلا صحيحا وعندئذ يستطيع الباحث أن يستخلص من دراسة العينة نتائج تصلح للتعبير عن المجتمع بأكمله»

3- نوع العينة وطريقة اختيارها:

لاختيار نوع معين من العينة لابد من الرجوع أولا إلى طبيعة مشكلة الدراسة، فقد تتطلب هذه الأخيرة (المشكلة) نوعا معينا من العينات دون أخرى، وتتطلب داخل النوع صنفا من المعاينة يكون أكثر ملائمة.

ولقد اقتضت منا طبيعة الموضوع والمجال البشري للدراسة اللجوء إلى العينة الاحتمالية، وإلى أسلوب المعاينة الطبقية والتي تعرف على أنها العينة التي يعتمد الباحث فيها على تقسيم المجتمع إلى مستويات وبما أن الدراسة الحالية مركزة على عمال بنك BADR بالمسيلة فإن الباحثين قاموا بتقسيم هذا المجتمع حسب الجنس والسن والمؤهل العلمي والأقدمية.

4- خصائص العينة

الجدول رقم (02) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية
ذكور	17	%57
إناث	13	%43
الإجمالي	30	%100

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 30 فردا، نلاحظ أن 17 فردا يمثلون الذكور بنسبة بلغت 57%، أما الإناث فقد بلغ عددهم 13 أنثى بنسبة قدرت بـ 43%، وهذا ما هو موضح من خلال الشكل رقم (01)

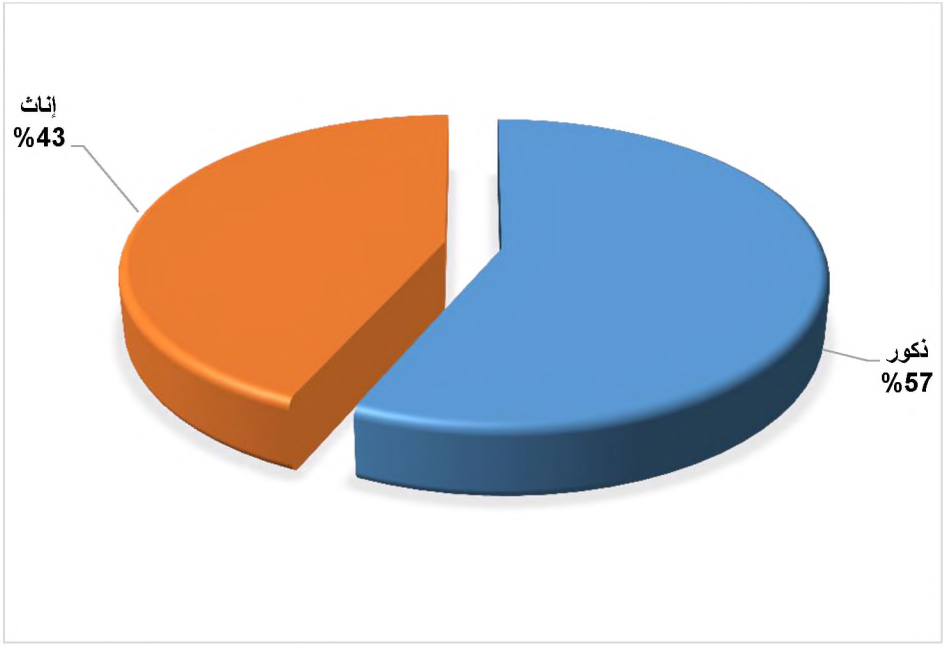

الشكل رقم (01) يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجدول رقم (03) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرارات	النسبة المئوية
إبتدائي	1	%4
متوسط	7	%23
ثانوي	7	%23
جامعي	15	%50
الإجمالي	30	%100

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 30 فردا، نجد ان هناك فردا واجدا له مستوى الابتدائي بنسبة بلغت 4%، أما الذين لديهم مستوى المتوسط ومستوى الثانوي فنجد ان هناك 7 أفراد في كل مستوى بنسبة بلغت بـ 23%، في حين ان الجامعيين بلغ عددهم 15 فردا بنسبة قدرت بـ 50%، وهذا ما هو موضح من خلال الشكل رقم (02)

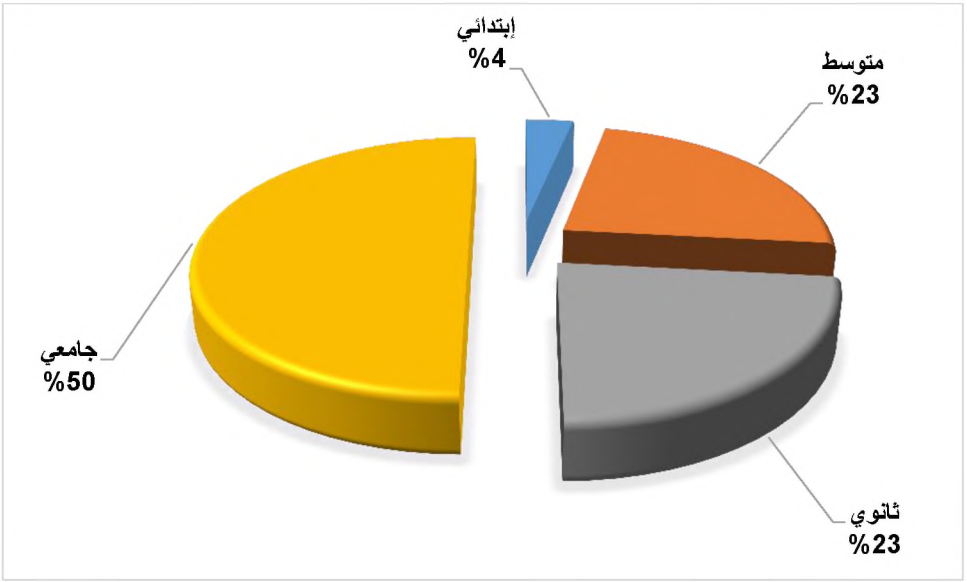

الشكل رقم (02) يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

الجدول رقم (04) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الأقدمية

الأقدمية	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	16	%54
من 5 إلى 10 سنوات	13	%43
أكثر من 10 سنوات	1	%3
الإجمالي	30	%100

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 30 فردا، نلاحظ أن 16 فردا يمثلون الذين قلت أقدميتهم عن 5 سنوات بنسبة بلغت 54%، أما الذين تتراوح أقدميتهم ما بين (5 إلى 10 سنوات) فقد بلغ عددهم 13 فردا بنسبة قدرت بـ 43%، في حين نجد أن فردا واحدا فقط فاقت أقدميته عن 10 سنوات بنسبة 3%، وهذا ما هو موضح من خلال الشكل رقم (03)

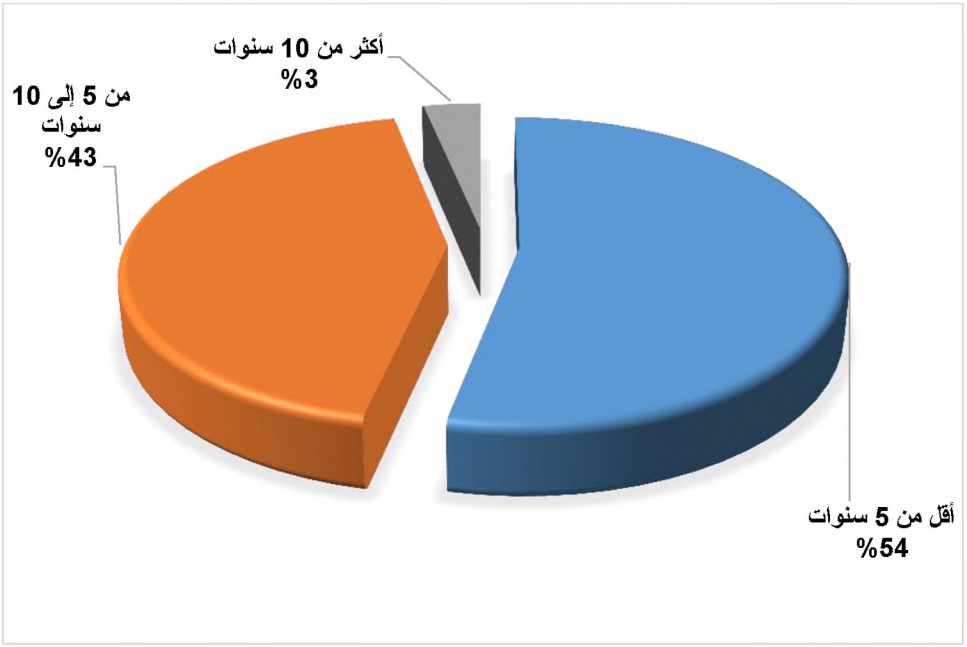

الشكل رقم (03) يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الأقدمية

5- أدوات الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على أسلوب الاستبيانات لأنه الأنسب لمثل هذه المواضيع وقد تكون الاستبيان في صورته الاولية على 21 عبارة وتقع الاجابة على هذه العبارات وفق سلم ليكارت الخماسي ذو البدائل (موافق بشدة،

موافق، محايد، غير موافق، وغير موافق بشدة)، وقد تم الاعتماد على الاوزان (5، 4، 3، 2، 1) كما هي على الترتيب.

وقد إحتوى هذا الاستبيان على 3 محاور بمعدل 7 عبارات لكل محور وقد تمثلت هذه المحاور فيمايلي:

أ- درجة تأثير تكلفة القروض في عملية التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتكمن تكلفة القروض في عملية التمويل من خلال عدة عمليات يقوم بها البنك فقد يستغرق البنك مدة معتبرة لدراسة ملفات القروض مما يرفع في استخدامه لصالح المؤسسة ويقوم بضبط التكاليف من خلال التقييم الموضوعي للميزانية وأداء الافراد، وكما في الجزائر تقوم البنوك بوضع برامج تدريبية تتعلق بتكوين الموظفين على استخدام تكنولوجيات الاتصال واكتساب مهارات في مجال منح القروض، وتقوم أيضا بنشر الميزانيات النهائية المحققة بشكل دوري، مما يعكس التأثير التي تلعبها تكلفة القروض في عملية التمويل. وقد كانت ارقام عباراته (1، 2، 3، 4، 5، 6، 7)

ب- درجة تأثير المدة الزمنية في دراسة ملفات القروض على عملية التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تقوم البنوك بتعداد نشاطات المؤسسات المتوسطة والصغيرة الأكثر استقرارا وتعتمد على النسب المالية في قبول ملفات القروض، وتقوم هذه المؤسسات بمنح الضمانات الكافية لتدعيم ملف القرض وتساعد الاجراءات المالية الحديثة للمؤسسة في تسهيل الحصول على القروض، وللبنك سياسة صارمة في تحديد المدة الزمنية من خلال دراسة وتقييم ملفات قروض تتعلق بالاستغلال، مما يؤدي إلى بروز تأثير المدة الزمنية في دراسة ملفات القروض بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (وقد كنات أرقام عباراته (8، 9، 10، 11، 12، 13، 14)

ج- درجة لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لطلب القروض من البنوك التجارية.

يعمل حجم وطبيعة المؤسسة دورا فعالا في الموافقة من خلال دراسة وتقييم ملفات قروض تتعلق بالاستغلال والاستثمار وذلك لتسهيل العملية على البنك من خلال معرفة ميزانيات هذه المؤسسات، ويقوم البنك بقبول ملفات القروض اعتمادا على نسب الارصدة الدائنة في المؤسسات، ويستغرق البنك للرد على طلب قرض الاستثمار في فترة قصيرة أكثر منه لقرض الاستغلال للمؤسسة والمتوسطة مما يرفع درجة لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لطلب القروض من البنوك التجارية، وهنا تكمن أهمية البنوك التجارية بالنسبة لهاته المؤسسات. وقد كانت أرقام عباراته (15، 16، 17، 18، 19، 20، 21)

وبعد عرضه على مجموعة من الاساتذة من أجل التحكيم وموافقتهم على محتواه تم تطبيقه على عينة الدراسة الاساسية.

المبحث الثالث: التحليل الفني والمعالجة الإحصائية للمعطيات باستخدام SPSS

المطلب الأول: ثبات وصدق استبيان (دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة):

أ/ الثبات:

ألفا كرونباخ:

تم حساب ثبات هذا الاستبيان بطريقة التناسق الداخلي باستخدام ألفا كرونباخ والقائمة على أساس تقدير معدل ارتباطات العبارات فيما بينها، وقد بلغ معامل ألفا كرونباخ بالنسبة للاستبيان ككل (0.95)، أما بالنسبة لكل بعد فقد بلغ بالنسبة للبعد الأول (0.93) وبالنسبة للبعد الثاني (0.92) وبالنسبة للبعد الثالث (0.92)، ومنه يمكن القول بأن هذا الاستبيان ثابت، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (05) يوضح ثبات استبيان دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق التناسق الداخلي

الاستبيان ككل	معامل ألفا كرونباخ	عدد العبارات
المحور الاول	0,930	7
المحور الثاني	0,928	7
المحور الثالث	0,920	7
الكلي	0,950	21

ب/ الصدق:

صدق الاتساق الداخلي:

تم حساب صدق هذا الاستبيان عن طريق حساب أو تقدير الارتباطات بين درجة كل عبارة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، ثم بين الدرجات الكلية للمحاور مع الدرجة الكلية للستبيان:

المطلب الثاني: الارتباط بين العبارات والمحاور التي تنتمي إليها:

1.الارتباط بين العبارات والدرجة الكلية لمحور (تأثير تكلفة القروض) :

تم حساب أو تقدير الارتباطات بين درجة كل عبارة بالدرجة الكلية للمحور الأول (تأثير تكلفة القروض) بمعامل الارتباط بيرسون حيث جاءت الارتباطات بين عبارات المحور الأول مع الدرجة الكلية له ككل دالة إحصائيا فمنها ماهو دال عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01) وعددها (06) عبارات، وهي (1، 2، 3، 4، 6، 7) حيث تراوحت قيم الارتباط فيها ما بين (0,92) كأعلى ارتباط كان بين العبارة (4) والدرجة الكلية للمحور ككل و(0,80) كأدنى ارتباط كان بين العبارة (7) والدرجة الكلية للمحور ككل، أما بالنسبة للعبارات التي كانت دالة

عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.05) فقد كانت في العبارة رقم (5) بارتباط قدر بـ (0.76)، وعموما يمكن القول بأن المحور الأول (تأثير تكلفة القروض) صادق، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (06) يوضح مصفوفة ارتباطات عبارات تأثير تكلفة القروض مع درجته الكلية

العبارات	الدرجة الكلية للمحور	العبارات	الدرجة الكلية للمحور
العبارة 1	0,809**	**العبارة 5**	0,763*
العبارة 2	0,812**	**العبارة 6**	0,916**
العبارة 3	0,883**	**العبارة 7**	0,803**
العبارة 4	0,925**	** الارتباط دال عند مستوى الدلالة ألفا (0.01)	
		* الارتباط دال عند مستوى الدلالة ألفا (0.05)	

2- الارتباط بين العبارات والدرجة الكلية لمحور (تأثير المدة الزمنية) :

تم حساب أو تقدير الارتباطات بين درجة كل عبارة بالدرجة الكلية للمحور الثاني (تأثير المدة الزمنية) بمعامل الارتباط بيرسون حيث جاءت الارتباطات بين عبارات المحور الثاني مع الدرجة الكلية له ككل دالة إحصائيا فمنها ماهو دال عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01) وعددها (05) عبارات، وهي (8، 9، 10، 11، 13) حيث تراوحت قيم الارتباط فيها ما بين (0,94) كأعلى ارتباط كان بين العبارة (11) والدرجة الكلية للمحور ككل و(0,84) كأدنى ارتباط كان بين العبارة (8) والدرجة الكلية للمحور ككل، أما العبارات التي كانت دالة عند ألفا (0.05) فنجدها في العبارتين (13، 15) بارتباط قدر بـ (0.72، 0.71) كما هما على الترتيب، وعموما يمكن القول بأن المحور الثاني (تأثير المدة الزمنية) صادق، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (07) يوضح مصفوفة ارتباطات عبارات محور تأثير المدة الزمنية مع درجته الكلية

العبارات	الدرجة الكلية للمحور	العبارات	الدرجة الكلية للمحور
العبارة 8	0,840**	**العبارة 12**	0,725*
العبارة 9	0,905**	**العبارة 13**	0,920**
العبارة 10	0,871**	**العبارة 14**	0,711*
العبارة 11	0,940**	**.الارتباط دال عند مستوى الدلالة ألفا (0.01)****	
		.الارتباط دال عند مستوى الدلالة ألفا (0.05)*	

3- الارتباط بين العبارات والدرجة الكلية لمحور (لجوء المؤسسات للقروض):

تم حساب أو تقدير الارتباطات بين درجة كل عبارة بالدرجة الكلية للمحور الثالث (لجوء المؤسسات للقروض) بمعامل الارتباط بيرسون حيث جاءت الارتباطات بين عبارات المحور الثاللث مع الدرجة الكلية له ككل دالة فمنها ماهو دال عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01) وعددها (06) عبارات، وهي (16، 17، 18، 19، 20، 21) حيث تراوحت قيم الارتباط فيها ما بين (0,89) كأعلى ارتباط كان بين العبارة (16، 21) والدرجة الكلية للمحور ككل و(0,81) كأدنى ارتباط كان بين العبارة (20) والدرجة الكلية للمحور ككل، وعموما يمكن القول بأن المحور الثالث (لجوء المؤسسات للقروض) صادق، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (08) يوضح مصفوفة ارتباطات عبارات محور لجوء المؤسسات للقروض مع درجته الكلية

العبارات	الدرجة الكلية للمحور	العبارات	الدرجة الكلية للمحور
العبارة 15	0,697*	**العبارة 19**	0,833**
العبارة 16	0,897**	**العبارة 20**	0,817**
العبارة 17	0,879**	**العبارة 21**	0,897**
العبارة 18	0,842**	**.الارتباط دال عند مستوى الدلالة ألفا (0.01)****	
		.الارتباط دال عند مستوى الدلالة ألفا (0.05)*	

المطلب الثالث: الارتباط بين الدرجات الكلية للمحاور والدرجة الكلية للاستبيان ككل:

كما تم حساب أو تقدير الارتباطات بين الدرجة الكلية لكل محور مع الدرجة الكلية لاستبيان دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ككل بمعامل الارتباط بيرسون حيث جاءت كلها دالة إحصائيا، وتمثلت في ارتباط الدرجة الكلية للمحور الأول مع الدرجة الكلية للاستبيان ككل بارتباط قدر بـ 0.74، أما ارتباط الدرجة الكلية للمحور الثاني مع الدرجة الكلية للاستبيان ككل فقد قدر بـ 0.95، وبلغ ارتباط الدرجة الكلية للمحور الثالث مع الدرجة الكلية للاستبيان ككل بـ 0.85، وبالتالي يمكن القول بأن هذا الاستبيان صادق (أنظر إلى الملحق رقم ...)، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (09) يوضح مصفوفة ارتباطات الدرجات الكلية للمحاور مع الدرجة الكلية لاستبيان دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
المحاور والدرجة الكلية	الدرجة الكلية
المحور الأول (تأثير تكلفة القروض)	*0.974
المحور الثاني (تاثير المدة الزمنية)	**0.953
المحور الثالث (لجوء المؤسسات للقروض)	**0.854
.الارتباط دال عند مستوى الدلالة ألفا (0.01)	
* .الارتباط دال عند مستوى الدلالة ألفا (0.05)	

المصدر من إعداد الطلبة بناءا على مستخرجات SPSS

1- الأساليب الاحصائية المستخدمة في التحليل:

تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences-SPSS)، وبرنامج الإكسيل (Excel) في تحليل البيانات التي تم جمعها في هذه الدراسة، وقد تم استخدام الأساليب المناسبة في التحليل والتي تعتمد أساسا على نوع البيانات المراد تحليلها وعلى أهداف وفرضيات الدراسة، وقد تم استخدام عدة أساليب إحصائية من أجل توظيف البيانات التي جمعت لتحقيق أغراض الدراسة، وفيما يلي الأساليب التي تم استخدامها كما يلي:

أ/ بالنسبة للخصائص السيكومترية:

تم إستخدام معامل ألفا كرونباخ في الثبات

تم إستخدام معامل الارتباط بيرسون في تقدير الصدق بطريقة الاتساق الداخلي

ب/ بالنسبة لنتائج الدراسة

التكرارات والنسب المئوية والتمثيلات البيانية وقد تم استخدامها في وصف خصائص عينة الدراسة، وتعطى بالعلاقة التالية:

$$p = \frac{fi}{\sum fi} \times 100$$

اختبار الدلالة الإحصائية "ت" للعينة الواحدة مستقلتين (Ttest) والتي تفترض دراسة الفرق بين المتوسط الحسابي للعينة والذي يرمز له بالرمز ($\bar{x}$) والمتوسط الإفتراضي والذي يرمز له بالرمز(μ) ميو، وتعطي بالعلاقة التالية:

$$t = \frac{\bar{x} - \mu}{s\bar{x}}$$

2- عرض نتائج الدراسة ومناقشتها:

أولا/ بالنسبة لعبارات الاستبيان:

تم وصف نتائج إستجابات الافراد على عبارات الاستبيان وهذا باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومقارنتها بالمتوسط النظري ثم الحكم على درجة التأثير لكل عبارة إذا كانت عالية أم متوسطة أم منخفضة عن طريق إختبار "ت" للعينة الواحدة، فإذا كان المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة أعلى من المتوسط النظري للعبارة الواحدة والمقدر بـ 3 وكانت قيمة "ت" موجبة ودالة دل ذلك على أن درجة التأثير بالنسبة للعبارة عالية وإذا كان العكس أي أن المتوسط الحسابي أقل من النظري وقيمة "ت" سالبة ودالة كذلك فإن ذلك يدل على أن درجة التأثير بالنسبة للعبارة منخفض أما إذا كانت الفروق بين المتوسط الحسابي والنظري طفيفة وكانت قيمة "ت" غير دالة فذلك يدل على أن درجة التأثير متوسطة فكانت النتائج كالآتي:

1- نتائج البعد الاول:

الجدول رقم (10) يوضح درجة التأثير بالنسبة لعبارات البعد الأول

عبارات البعد الأول	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط النظري	الفرق بين المتوسطات	t	مستوى الدلالة	القرار	درجة التأثير
العبارة 1	4,667	0,479	3	1,667	19,039	0,000	دال	إيجابية
العبارة 2	3,800	1,095	3	0,800	4,000	0,000	دال	إيجابية
العبارة 3	4,267	0,691	3	1,267	10,033	0,000	دال	إيجابية
العبارة 4	2,633	1,217	3	-0,367	-1,650	0,110	غير دال	متوسطة
العبارة 5	3,433	1,251	3	0,433	1,898	0,068	غير دال	متوسطة
العبارة 6	2,367	1,497	3	-0,633	-2,318	0,028	غير دال	سلبية
العبارة 7	2,267	1,484	3	-0,733	-2,707	0,011	غير دال	سلبية

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية من جهة وكذا الفرق بين المتوسطات النظرية والحسابية وقيم إختبار الدلالة الاحصائية "ت" للعينة الواحدة أمكننا تحديد درجة التأثير لكل عبارة من عبارات البعد الأول، وعلى هذا فإن العبارات التي كانت فيها درجة التأثير عالية نجدها في العبارات رقم (1، 2، 3، 6، 7)، في حين نجد أن هناك عبارتان فقط كانت درجة التأثير فيهما متوسطة وهما (4، 5)، وعموما يمكن الحكم على البعد الأول بأن هناك درجة تأثير عالية بالنسبة لتكلفة القروض على عملية التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما هو موضح في الشكل التالي:

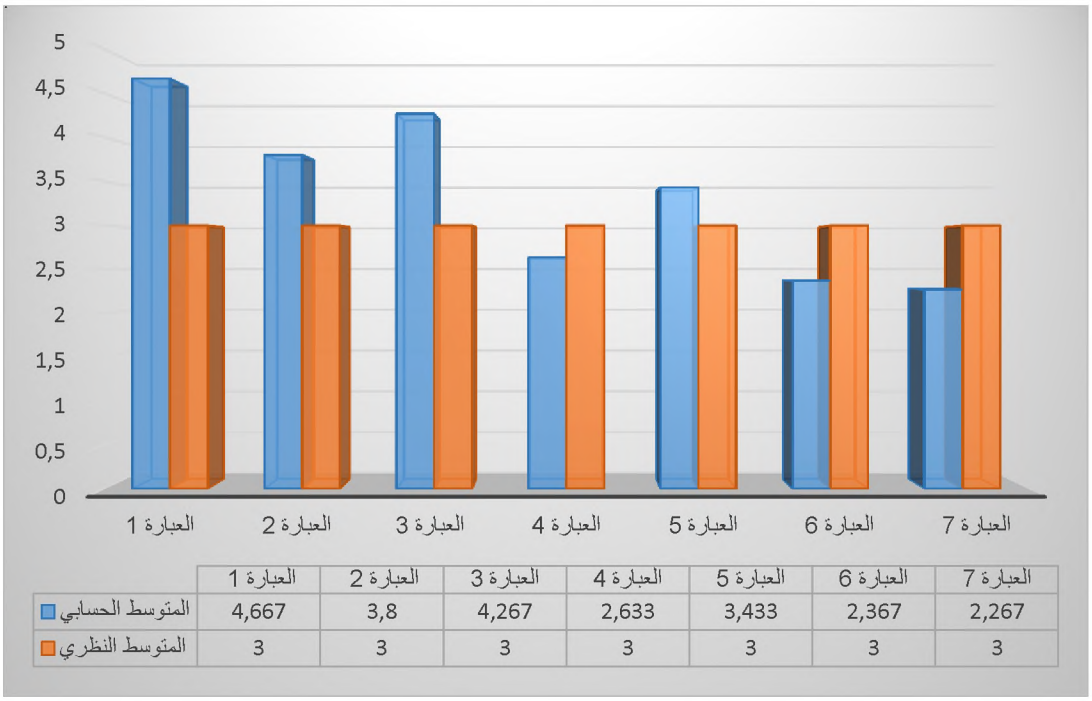

	العبارة 1	العبارة 2	العبارة 3	العبارة 4	العبارة 5	العبارة 6	العبارة 7
المتوسط الحسابي	4,667	3,8	4,267	2,633	3,433	2,367	2,267
المتوسط النظري	3	3	3	3	3	3	3

الشكل رقم (04) أعمدة بيانية توضح المتوسطات الحسابية لأفراد عينة الدراسة مقارنة بالمتوسطات النظرية لعبارات البعد الأول

2- نتائج البعد الثاني

الجدول رقم (11) يوضح درجة التأثير بالنسبة لعبارات البعد الثاني

عبارات البعد الثاني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط النظري	الفرق بين المتوسطات	t	مستوى الدلالة	القرار	درجة التأثير
العبارة 8	2,567	1,569	3	-0,433	-1,513	0,141	غير دال	متوسطة
العبارة 9	3,567	1,382	3	0,567	2,246	0,032	دال	إيجابية
العبارة 10	2,267	1,311	3	-0,733	-3,063	0,005	دال	سلبية
العبارة 11	2,733	1,484	3	-0,267	-0,984	0,333	غير دال	متوسطة
العبارة 12	3,667	1,241	3	0,667	2,942	0,006	دال	إيجابية
العبارة 13	3,000	1,414	3	0,000	0,000	1,000	غير دال	متوسطة
العبارة 14	3,633	1,426	3	0,633	2,433	0,021	دال	إيجابية

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية من جهة وكذا الفرق بين المتوسطات النظرية والحسابية وقيم إختبار الدلالة الاحصائية "ت" للعينة الواحدة أمكننا تحديد درجة التأثير لكل عبارة من عبارات البعد الثاني، وعلى هذا فإن العبارات التي كانت فيها درجة التأثير عالية نجدها في العبارات رقم (9،

12، 14)، في حين نجد أن هناك ثلاث عبارات فقط كانت درجة التأثير فيها متوسطة وهي (8، 11، 13)، ونجد ان هناك عبارة واحدة فقط وهي رقم (10) كانت فيها درجة التأثير منخفضة، وعموما يمكن الحكم على البعد الثاني بأن هناك درجة تأثير متوسطة إلى عالية بالنسبة المدة الزمنية التي تقضيها البنوك في دراستها لملفات القروض، كما هو موضح في الشكل التالي:

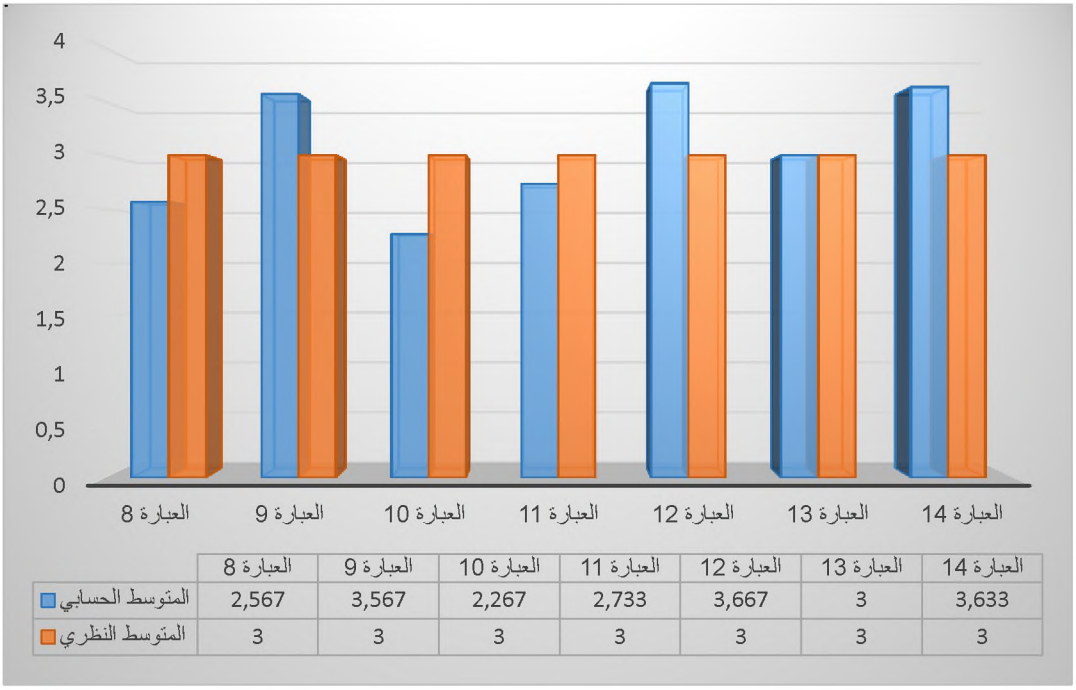

	العبارة 8	العبارة 9	العبارة 10	العبارة 11	العبارة 12	العبارة 13	العبارة 14
المتوسط الحسابي	2,567	3,567	2,267	2,733	3,667	3	3,633
المتوسط النظري	3	3	3	3	3	3	3

الشكل رقم (05) أعمدة بيانية توضح المتوسطات الحسابية لأفراد عينة الدراسة مقارنة بالمتوسطات النظرية لعبارات البعد الثاني

3- نتائج البعد الثالث

الجدول رقم (12) يوضح درجة التأثير بالنسبة لعبارات البعد الثالث

عبارات البعد الثالث	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط النظري	الفرق بين المتوسطات	t	مستوى الدلالة	القرار	درجة اللجوء
العبارة 15	4,167	1,117	3	1,167	5,722	0,000	دال	مرتفعة
العبارة 16	3,733	1,258	3	0,733	3,194	0,003	دال	مرتفعة
العبارة 17	3,633	1,217	3	0,633	2,850	0,008	دال	مرتفعة
العبارة 18	3,433	1,331	3	0,433	1,783	0,085	غير دال	متوسطة
العبارة 19	3,867	1,106	3	0,867	4,292	0,000	دال	مرتفعة
العبارة 20	3,300	1,442	3	0,300	1,140	0,264	غير دال	متوسطة
العبارة 21	3,867	1,106	3	0,867	4,292	0,000	دال	مرتفعة

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية من جهة وكذا الفرق بين المتوسطات النظرية والحسابية وقيم إختبار الدلالة الاحصائية "ت" للعينة الواحدة أمكننا تحديد درجة اللجوء لكل عبارة من عبارات البعد الثالث، وعلى هذا فإن العبارات التي كانت فيها درجة اللجوء عالية نجدها في العبارات رقم (15، 16، 17، 19، 21)، في حين نجد أن هناك عبارتان فقط كانت درجة اللجوء فيهما متوسطة وهما (19، 20)، وعموما يمكن الحكم على البعد الثالث بأن هناك درجة لجوء عالية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القروض، كما هو موضح في الشكل التالي:

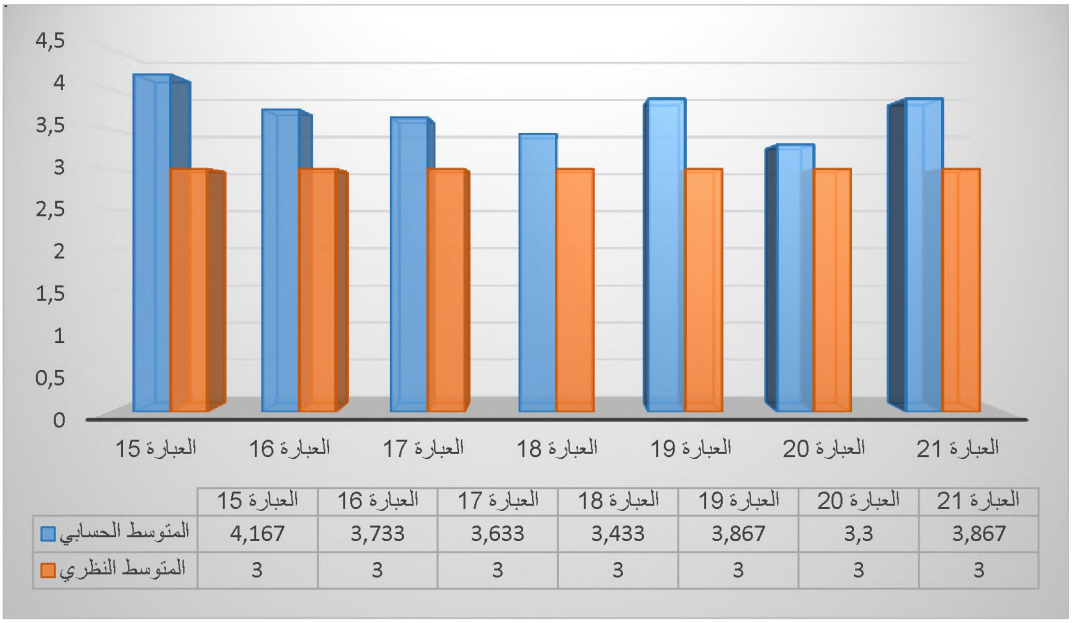

	العبارة 15	العبارة 16	العبارة 17	العبارة 18	العبارة 19	العبارة 20	العبارة 21
المتوسط الحسابي	4,167	3,733	3,633	3,433	3,867	3,3	3,867
المتوسط النظري	3	3	3	3	3	3	3

الشكل رقم (06) أعمدة بيانية توضح المتوسطات الحسابية لأفراد عينة الدراسة مقارنة بالمتوسطات النظرية لعبارات البعد الثالث

ثانيا/ عرض وتفسير نتائج الفرضيات

عرض ومناقشة نتائج الفرضية العامة:

نصت الفرضية العامة على: " **للبنوك التجارية دور إيجابي في عملية التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "، وبعد المعالجة الإحصائية تم التوصل إلى النتيجة التالية:

الجدول رقم (13) يوضح دور البنوك التجارية في عملية التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الاستبيان ككل	حجم العينة	المتوسط النظري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	t	مستوى الدلالة	القرار
	30	63	70.86	17,437	29	2,471	0,020	دال عند 0.05

من خلال النتائج المبينة بالجدول أعلاه رقم (12) نلاحظ وبناء على المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة على استبيان ككل والذي بلغ (70.86) أنه أعلى تماما من المتوسط النظري للاستبيان والمقدر بـ 63، بناء عليه فإن للبنوك التجارية دور إيجابي في عملية التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر العاملين بالبنوك، وهذا ما أكدته قيمة "ت" والتي بلغت (2.47) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (0.05) وبالتالي تم قبول فرضية البحث العامة والقائلة " **للبنوك التجارية دور إيجابي في عملية التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95%، مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%.

عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولى:

نصت الفرضية الأولى على: " **تنعكس تكلفة القروض إيجابا على عملية التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، وبعد المعالجة الإحصائية تم التوصل إلى النتيجة التالية:

الجدول رقم (14) يوضح درجة إنعكاس تكلفة القروض على عملية التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المحور	حجم العينة	المتوسط النظري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	t	مستوى الدلالة	القرار
الأول	30	21	23,43	5,870	29	2.27	0.031	دال عند 0.05

من خلال النتائج المبينة بالجدول أعلاه رقم (13) نلاحظ وبناء على المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة على المحور الأول من الاستبيان (إنعكاس تكلفة القروض على عملية التمويل) والذي بلغ (19.10) أنه أعلى تماما من المتوسط النظري للاستبيان والمقدر بـ 21، بناء عليه فإن درجة إنعكاس تكلفة القروض إيجابية على عملية التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر العاملين بالبنك، وهذا ما أكدته قيمة "ت" والتي بلغت (2,27) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (0.05) وبالتالي تم قبول فرضية البحث الأولى والقائلة " **تنعكس تكلفة القروض إيجابا على عملية التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95%، مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%.

عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثانية:

نصت الفرضية الثانية على: " **تؤثر المدة الزمنية التي يقضيها البنك في دراسة الملفات بشكل كبير على عملية التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "، وبعد المعالجة الإحصائية تم التوصل إلى النتيجة التالية:

الجدول رقم (15) يوضح درجة تاثير المدة الزمنية التي يقضيها البنك في دراسة الملفات على عملية التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المحور	حجم العينة	المتوسط النظري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	t	مستوى الدلالة	القرار
الثاني	30	21	21,43	7,486	29	0.317	0.753	غير دال

من خلال النتائج المبينة بالجدول أعلاه رقم (14) نلاحظ وبناء على المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة على المحور الثاني من الاستبيان (تاثير المدة الزمنية في دراسة الملفات على عملية التمويل) والذي بلغ (21.43) أنه أعلى بقليل من المتوسط النظري للاستبيان والمقدر بـ 21، بناء عليه فإن أساليب التدريس الحديثة المدروسة تراعي الفروق الفردية بين التلاميذ في الميول والرغبات أثناء حصة التربية البدنية والرياضية ، وهذا ما أكدته قيمة "ت" والتي بلغت (0.31) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (0.05) وبالتالي تم قبول فرضية البحث الثانية والقائلة " **تؤثر المدة الزمنية التي يقضيها البنك في دراسة الملفات بشكل كبير على عملية التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95%، مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%.

عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة:

نصت الفرضية الثالثة على: " **تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدرجة كبير لطلب القروض من البنوك التجارية**"، وبعد المعالجة الإحصائية تم التوصل إلى النتيجة التالية:

الجدول رقم (16) يوضح درجة لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لطلب القروض من البنوك التجارية

المحور	حجم العينة	المتوسط النظري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	t	مستوى الدلالة	القرار
الثالث	30	21	26.00	6,269	29	4.368	0.000	دال عند 0.01

من خلال النتائج المبينة بالجدول أعلاه رقم (15) نلاحظ وبناء على المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة على المحور الثالث من الاستبيان (لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لطلب القروض من البنوك التجارية) والذي بلغ (26,00) أنه أدنى تماما من المتوسط النظري للاستبيان والمقدر بـ 21، بناء عليه فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلجأ بدرجة كبير لطلب القروض من البنوك التجارية، وهذا ما أكدته قيمة "ت" والتي بلغت (4.36) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (0.01) وبالتالي تم قبول فرضية البحث الثالثة والقائلة " **تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدرجة كبير لطلب القروض من البنوك التجارية** "، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 99%، مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

خاتمة

الخاتمة:

أصبح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من السابق يكتسي أهمية، خاصة بحكم المزايا التي ينفرد بها وما ينجم عنه من أثار اقتصادية، يساهم بفاعلية عالية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهناك إجماع عالمي على اعتماد برمجة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها أكثر الوسائل فعالية في محاربة الفقر والبطالة وعليه تولى الدول بمختلف مستوياتها اهتماما خاصا بهذا القطاع الحساس، الذي أصبح يؤثر بشكل كبير في النمو الاقتصادي .إن الدور المستقبلي لهذا القطاع هو قيادة القطاع الخاص نحو مزيد من التكامل الاقتصادي المحلي والدولي، لبناء كيان قوي قادر على الانتاج والمنافسة في عالم الاقتصاد الحديث، هذا سيؤدي إستراتيجية مستقبلية لوظيفة هذا القطاع في بلورة هذا التكامل والتوجه نحو أداء أفضل ، ويمكننا أن نستخلص من دراستنا هذه و من خلا ل بحثنا المستمر الاجابة على الفرضيات المطروحة و عدة نتائج و التوصيات المقترحة و أفاق البحث نلخصها في النقاط التالية:

النتائج المتوصل إليها: تنقسم هذه النتائج الى نتائج نظرية و أخرى تطبيقية

النتائج النظرية: تتلخص نتائج الدراسة النظرية فيما يلي :

1- يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من القطاعات الأكثر ديناميكية لكونها تشكل غالبية خيوط النسيج الاقتصادي الموجود بشكل عام .

2- تولي الجزائر أهمية بالغة لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك بتوفير الأساليب و الطرق التي تسمح بدعم و تطوير هذا القطاع لكونه يساهم في توفير مناصب الشغل و رفع الناتج القومي و القيمة المضافة مما يؤدي بنتائج ايجابية تعود على الدولة .

3- بالرغم من أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فهي تصطدم بمجموعة من العقبات التي تحد من أدائها كالصعوبات المالية و الصعوبات القانونية و مشاكل المحيط و التسويق و المنافسة و لقد شهدت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة زيادة غير ملحوظة خلال السنوات الأخيرة تطور عددها خاصة بعد انشاء وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

النتائج التطبيقية:

الفرضية العامة:

نصت الفرضية العامة على: " **للبنوك التجارية دور إيجابي في عملية التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "، وبعد المعالجة الإحصائية تم التوصل إلى النتيجة التالية:

وبناء على المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة على استبيان ككل والذي بلغ (70.86) أنه أعلى تماما من المتوسط النظري للاستبيان والمقدر بـ 63، بناء عليه فإن للبنوك التجارية دور إيجابي في عملية التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر العاملين بالبنوك، وهذا ما أكدته قيمة "ت" والتي بلغت (2.47) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (0.05) وبالتالي تم قبول فرضية البحث العامة والقائلة " "

للبنوك التجارية دور إيجابي في عملية التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة "، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95%، مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%.

الفرضية الأولى:

نصت الفرضية الأولى على: " **تنعكس تكلفة القروض إيجابا على عملية التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، وبعد المعالجة الإحصائية تم التوصل إلى النتيجة التالية:

وبناء على المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة على المحور الأول من الاستبيان (إنعكاس تكلفة القروض على عملية التمويل) والذي بلغ (19.10) أنه أعلى تماما من المتوسط النظري للاستبيان والمقدر بـ 21، بناء عليه فإن درجة إنعكاس تكلفة القروض إيجابية على عملية التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر العاملين بالبنك، وهذا ما أكدته قيمة "ت" والتي بلغت (2,27) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (0.05) وبالتالي تم قبول فرضية البحث الأولى والقائلة " **تنعكس تكلفة القروض إيجابا على عملية التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95%، مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%.

الفرضية الثانية:

نصت الفرضية الثانية على: " **تؤثر المدة الزمنية التي يقضيها البنك في دراسة الملفات بشكل كبير على عملية التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "، وبعد المعالجة الإحصائية تم التوصل إلى النتيجة التالية:

وبناء على المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة على المحور الثاني من الاستبيان (تاثير المدة الزمنية في دراسة الملفات على عملية التمويل) والذي بلغ (21.43) أنه أعلى بقليل من المتوسط النظري للاستبيان والمقدر بـ 21، بناء عليه فإن أساليب التدريس الحديثة المدروسة تراعي الفروق الفردية بين التلاميذ في الميول والرغبات أثناء حصة التربية البدنية والرياضية ، وهذا ما أكدته قيمة "ت" والتي بلغت (0.31) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (0.05) وبالتالي تم قبول فرضية البحث الثانية والقائلة "**تؤثر المدة الزمنية التي يقضيها البنك في دراسة الملفات بشكل كبير على عملية التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95%، مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%.

الفرضية الثالثة:

نصت الفرضية الثالثة على: " **تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدرجة كبير لطلب القروض من البنوك التجارية**"، وبعد المعالجة الإحصائية تم التوصل إلى النتيجة التالية:

وبناء على المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة على المحور الثالث من الاستبيان (لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لطلب القروض من البنوك التجارية) والذي بلغ (26,00) أنه أدنى تماما من المتوسط النظري للاستبيان والمقدر بـ 21، بناء عليه فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلجأ بدرجة كبير لطلب القروض من البنوك التجارية، وهذا ما أكدته قيمة "ت" والتي بلغت (4.36) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (0.01)

وبالتالي تم قبول فرضية البحث الثالثة والقائلة " **تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدرجة كبير لطلب القروض من البنوك التجارية** "، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 99%، مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

التوصيات والاقتراحات:

من خلال هذه الدراسة يمكن تقديم بعض التوصيات المتوصل اليها :

1- تعزيز موقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلم الاقتصاد الوطني وتشجيعها وتزويدها بالخدمات والتخصصات بما يبرهن على أهمية موقعها في مجمل الاهتمامات الاقتصادية الشاملة .

2- ضرورة مساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحصول على التكنولوجي اللازمة لتطوير قدراتها التنافسية.

3- يجب توفير التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و اتباع أساليب جديدة ، تتناسب مع هذا النوع من المؤسسات كأسلوب رأس المال المخاطر ، و التمويل الاسلامي .

4- حث البنوك و تحفيزها على توسيع الابتكارات المالية باستمرار و تنويع المنتجات المصرفية و جعلها في صالح التمويل الغير مباشر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

آفاق الدراسة:

في هذا الاطار و بناءا على الدراسة التي قمنا بها يمكن أن نطرح مواضيع جديرة بالبحث مستقبلا و هي:

1. إشكالية تطور المؤسسات الصغيرة في الفكر الاقتصادي .
2. دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في حل مشكل البطالة في البلاد النامية .

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ. الكتب

1. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2000.
2. بريش سعيد ، بلغرسة عبد اللطيف ، "إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين معوقات المعمول و متطلبات المأمول "، مداخلة ضمن الملتقى الدولي لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة عنابة ، يومي 17-2006/04/18.
3. جميل أحمد توفيق، علي شريف، الإدارة المالية، الدار الجامعية بيروت 1998.
4. حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف (استرتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان)، مؤسسة الوراق، عام 2000 .
5. محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية ناصف، التنمية الإقتصادية ، دراسات النظرية وتطبيقية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية 2000 .
6. محمد الصيرفي ، البرنامج التأهيلي لأصحاب المشروعات الصغيرة ، الإسكندرية ، مؤسسة حورس الدولية للنشر ، ط 1، 2009،.
7. عبد الإله نعمة جعفر، محاسبة المنشآت المالية (البنوك وشركات التأمين)، دار حنين، عام 1996.
8. عبد الغافر عبد السلام وآخرون ،إدارة المشروعات الصغيرة، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن،.
9. عبد الرحمان يسري أحمد، الصناعات الصغيرة في البلدان النامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية جدة. السعودية 1995
10. عبد المعطي رضا الرشيد وآخرون إدارة الائتمان . دار وائل للطباعة الأوى عمان الأردن 1999.
11. شاكر قزوين، محاضرات في علم اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000.

ب. المجلات والملتقيات

12. القانون رقم 18/01 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المادة 04، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77، 2001/12/12.
13. القانون رقم 18/01 ، المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، المادة 5،6،7، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 77، 2001/12/12.

14. سحنون سمير ، بونوة شعيب ، "المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشاكل تمويلها في الجزائر " ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات . 6442 ، ص 064 /71/40- الصغيرة و المتوسطة ، جامعة الشلف ، يومي 7

ج. الأطروحات

15. اللطيف عبد الكريم ، واقع و آفاق تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل سياسة الإصلاحات حالة الاقتصاد الجزائري ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2003.

16. بوعلي هشام ، " الشراكة الأورو متوسطة و إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تجربة الجزائر " ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية علوم التسيير ، تخصص تحليل اقتصادي ،جامعة تلمسان، 2008/2007.

17. سالمي عبد الجبار ، " النمو الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة " مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية بو التجارية و علوم التسيير ، جامعة تلمسان ، 2010/2009.

18. يوسف قريشي ، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية 2005/2004.

19. لخلف عثمان ، "واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل دعمها و تنميتها دراسة حالة الجزائر" ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة الجزائر، 2004/2003.

20. عمران عبد الحكيم ، " إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، دراسة حالة البنوك العمومية لولاية " مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، فرع الإستراتيجية ، جامعة المسيلة، 2007/2006.

ثانياً: المراجع باللغة الفرنسية

21. Eric Vernire et Sophie Flamente , La Personnalité de création d'entreprise facteur déterminant dans l'octroi d'un prêt, Revue Banque stratégie , N° 220 , novembre , 2004.

22. Jean Louis Nakamura, Relation Banque, PME , Rervue d'économie financière , op-cit.

ملحق

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

السنة الثانية ماستر فرع: بنوك

دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

السادة والسيدات الكرام، تحية طيبة وسلاما عطرا يليق بمقامكم وبعد:

في إطار تحضير مذكرة التخرج المكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية تخصص بنوك بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة، ونظرا لما لانطباعاتكم وآرائكم من أهمية بالغة في إثراء هذه الدراسة، أتشرف أن أضع بين أيديكم استمارة الاستبيان المتعلق بموضوع الدراسة وأرجوا من سيادتكم قراءة كل فقراتها والتفضل بالإجابة على محاور الاستبيان بكل مصداقية، علما أن ما تدلون به من إجابات سيحاط بالسرية التامة، ولن يستخدم في غير أغراض البحث العلمي، آملين أن تعود نتائج هذه الدراسة بالنفع على كافة المؤسسات والباحثين معا، كما نشكر لكم مسبقا حسن تعاونكم ومساهمتكم القيمة لما بذلتموه من جهد في سبيل إتمام إنجاز هذه الدراسة.

تقبلوا فائق تقديرنا واحترامنا .'.'.'

المحور الأول: ما درجة تأثير تكلفة القروض في عملية التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟						
الرقم	العبارات	موافق	موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	تساعد الاجراءات الحديثة للسوق فيما بين البنوك على تحرير معدلات الفائدة المدينة					
02	يستغرق البنك مدة معتبرة لدراسة ملفات القروض مما يرفع من تكلفة استخدامه لصالح المؤسسة					
03	يعمل البنك على تطبيق سياسة صارمة في تحديد معدل الفائدة من خلال دراسة وتقييم السوق المالية					
04	تقوم البنوك بمقارنة النتائج المحققة للسنوات الأولى للنشاط لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعتمد على النسب المالية في قبول ملفات القروض					
05	يعمل البنك على ضبط التكاليف من خلال التقييم الموضوعي للميزانية وأداء الأفراد					
06	تقوم البنوك في الجزائر بوضع برامج تدريبية تتعلق بتكوين الموظفين على استخدام تكنولوجيات الاتصال واكتساب مهارات في مجال منح القروض					
07	تقوم البنوك بنشر الميزانيات النهائية والنتائج المحققة بشكل دوري ومستمر لفائدة المتعاملين الاقتصاديين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص					

المحور الثاني: ما درجة تأثير المدة الزمنية في دراسة ملفات القروض على عملية التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟						
الرقم	الايضاحات	موافق	موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
08	يستغرق البنك مدة معتبرة للرد على طلب قرض لمؤسسة صغيرة ومتوسطة مما يرفع من تكلفة استخدامه لصالح المؤسسة					
09	يعمل البنك على تطبيق سياسة صارمة في تحديد المدة الزمنية من خلال دراسة وتقييم ملفات قروض تتعلق بالاستغلال					
10	تقوم البنوك بتعداد نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاكثر استقرارا وتعتمد على النسب المالية في قبول ملفات القروض.					
11	يعمل البنك على ضبط تكاليف القروض من خلال التقييم الموضوعي لنشاط المؤسسة.					
12	يستغرق البنك مدة معتبرة للرد على طلب تحويل مبالغ لمؤسسة صغيرة ومتوسطة مما يرفع من تكلفة استخدامه لصالح المؤسسة.					
13	تقوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بتدعيم ملف القرض بالضمانات الكافية.					
14	تساعد الاجراءات المالية الحديثة للمؤسسة على تسهيل الحصول على قروض الاستغلال.					

المحور الثالث: إلى أي درجة تلجئ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لطلب القروض من البنوك التجارية؟						
الرقم	الايضاحات	موافق	موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
15	تقوم البنوك بتعداد نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأكثر استخداما لحساباتها البنكية وتعتمد على النسب الارصدة الدائنة في قبول ملفات القروض.					
16	يعمل حجم وطبيعة المؤسسة دورا فعالا في الموافقة من خلال دراسة وتقييم ملفات قروض تتعلق بالاستغلال.					
17	يستغرق البنك مدة معتبرة للتميز بين الرد على طلب قرض استثمار أكثر منه قرض استغلال لمؤسسة صغيرة ومتوسطة مما يرفع من تكلفة استخدامه.					
18	يعمل حجم وطبيعة المؤسسة دورا فعالا في الموافقة من خلال دراسة وتقييم ملفات قروض تتعلق بالاستثمار.					
19	يستغرق البنك مدة معتبرة للرد على طلب شيكات بنكية لمؤسسة صغيرة ومتوسطة مما يرفع من تكلفة استخدامه لصالح المؤسسة.					
20	تساعد الاجراءات المالية الحديثة لتمويل شراء السلع المستوردة للمؤسسة على تسهيل الحصول على قروض الاستغلال.					
21	تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بتدعيم ملف القرض بالضمانات الكافية.					

ملحق الثبات والصدق

أ/ الثبات

Fiabilité

Statistiques de fiabilité		
المحاور	Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
المحور 1	0,930	7
المحور 2	0,928	7
المحور 3	0,920	7
الكلي	0,950	21

ب/ الصدق

Corrélations

Corrélations					
		دك1			دك1
Q1	Corrélation de Pearson	0,809**	Q5	Corrélation de Pearson	0,763*
	Sig. (bilatérale)	0,005		Sig. (bilatérale)	0,010
	N	10		N	10
Q2	Corrélation de Pearson	0,812**	Q6	Corrélation de Pearson	0,916**
	Sig. (bilatérale)	0,004		Sig. (bilatérale)	0,000
	N	10		N	10
Q3	Corrélation de Pearson	0,883**	Q7	Corrélation de Pearson	0,803**
	Sig. (bilatérale)	0,001		Sig. (bilatérale)	0,005
	N	10		N	10
Q4	Corrélation de Pearson	0,925**	**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).		
	Sig. (bilatérale)	0,000	*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).		
	N	10			

Corrélations

Corrélations					
		دك2			دك2
Q8	Corrélation de Pearson	0,840**	Q12	Corrélation de Pearson	0,725*
	Sig. (bilatérale)	0,002		Sig. (bilatérale)	0,018
	N	10		N	10
Q9	Corrélation de Pearson	0,905**	Q13	Corrélation de Pearson	0,920**
	Sig. (bilatérale)	0,000		Sig. (bilatérale)	0,000
	N	10		N	10
Q10	Corrélation de Pearson	0,871**	Q14	Corrélation de Pearson	0,711*
	Sig. (bilatérale)	0,001		Sig. (bilatérale)	0,021
	N	10		N	10
Q11	Corrélation de Pearson	0,940**	**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).		
	Sig. (bilatérale)	0,000	*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).		
	N	10			

Corrélations

Corrélations					
		3دك			3دك
Q15	Corrélation de Pearson	0,697*	Q19	Corrélation de Pearson	0,833**
	Sig. (bilatérale)	0,025		Sig. (bilatérale)	0,003
	N	10		N	10
Q16	Corrélation de Pearson	0,897**	Q20	Corrélation de Pearson	0,817**
	Sig. (bilatérale)	0,000		Sig. (bilatérale)	0,004
	N	10		N	10
Q17	Corrélation de Pearson	0,879**	Q21	Corrélation de Pearson	0,897**
	Sig. (bilatérale)	0,001		Sig. (bilatérale)	0,000
	N	10		N	10
Q18	Corrélation de Pearson	0,842**	*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).		
	Sig. (bilatérale)	0,002	**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).		
	N	10			

Corrélations

Corrélations					
		الكلي			الكلي
1دك	Corrélation de Pearson	0,749*	3دك	Corrélation de Pearson	0,854**
	Sig. (bilatérale)	0,013		Sig. (bilatérale)	0,002
	N	10		N	10
2دك	Corrélation de Pearson	0,953**	*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).		
	Sig. (bilatérale)	0,000	**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).		
	N	10			

ملحق نتائج الدراسة

أ/ وصف نتائج محاور الاستبيان

1-المحور الاول

Test-t

Statistiques sur échantillon unique										
	N	Moy	E-t	Moy Th	Diff moy	t	ddl	Sig. (bil)	القرار	درجة التأثير
ب1	30	4,667	0,479	3	1,667	19,039	29	0,000	دال	ايجابية
ب2	30	3,800	1,095	3	0,800	4,000	29	0,000	دال	ايجابية
ب3	30	4,267	0,691	3	1,267	10,033	29	0,000	دال	ايجابية
ب4	30	2,633	1,217	3	-0,367	-1,650	29	0,110	غير دال	متوسطة
ب5	30	3,433	1,251	3	0,433	1,898	29	0,068	غير دال	متوسطة
ب6	30	2,367	1,497	3	-0,633	-2,318	29	0,028	دال	ايجابية
ب7	30	2,267	1,484	3	-0,733	-2,707	29	0,011	دال	ايجابية

2-المحور الثاني

Test-t

Statistiques sur échantillon unique										
	N	Moy	E-t	Moy Th	Diff moy	t	ddl	Sig. (bil)	القرار	درجة التأثير
ب8	30	2,567	1,569	3	-0,433	-1,513	29	0,141	غير دال	متوسطة
ب9	30	3,567	1,382	3	0,567	2,246	29	0,032	دال	ايجابية
ب10	30	2,267	1,311	3	-0,733	-3,063	29	0,005	دال	سلبية
ب11	30	2,733	1,484	3	-0,267	-0,984	29	0,333	غير دال	متوسطة
ب12	30	3,667	1,241	3	0,667	2,942	29	0,006	دال	ايجابية
ب13	30	3,000	1,414	3	0,000	0,000	29	1,000	غير دال	متوسطة
ب14	30	3,633	1,426	3	0,633	2,433	29	0,021	دال	ايجابية

3-المحور الثالث

Test-t

Statistiques sur échantillon unique										
	N	Moy	E-t	Moy Th	Diff moy	t	ddl	Sig. (bil)	القرار	درجة اللجوء
ب15	30	4,167	1,117	3	1,167	5,722	29	0,000	دال	مرتفعة
ب16	30	3,733	1,258	3	0,733	3,194	29	0,003	دال	مرتفعة
ب17	30	3,633	1,217	3	0,633	2,850	29	0,008	دال	مرتفعة
ب18	30	3,433	1,331	3	0,433	1,783	29	0,085	غير دال	متوسطة
ب19	30	3,867	1,106	3	0,867	4,292	29	0,000	دال	مرتفعة
ب20	30	3,300	1,442	3	0,300	1,140	29	0,264	غير دال	متوسطة
ب21	30	3,867	1,106	3	0,867	4,292	29	0,000	دال	مرتفعة

ب/ نتائج فرضيات الدراسة

الفرضية الاولى

Test-t

Statistiques sur échantillon unique				
	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
دك1	30	23,4333	5,87034	1,07177
Test sur échantillon unique				
	Valeur du test = 21			
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne
دك1	2,270	29	0,031	2,43333

الفرضية الثانية

Test-t

Statistiques sur échantillon unique				
	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
دك2	30	21,4333	7,48646	1,36683
Test sur échantillon unique				
	Valeur du test = 21			
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne
دك2	0,317	29	0,753	,43333

الفرضية الثالثة

Test-t

Statistiques sur échantillon unique				
	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
دك3	30	26,0000	6,26980	1,14470
Test sur échantillon unique				
	Valeur du test = 21			
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne
دك3	4,368	29	0,000	5,00000

الفرضية العامة

Test-t

Statistiques sur échantillon unique				
	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
الكلي	30	70,8667	17,43705	3,18355

Test sur échantillon unique				
	Valeur du test = 63			
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne
الكلي	2,471	29	0,020	7,86667

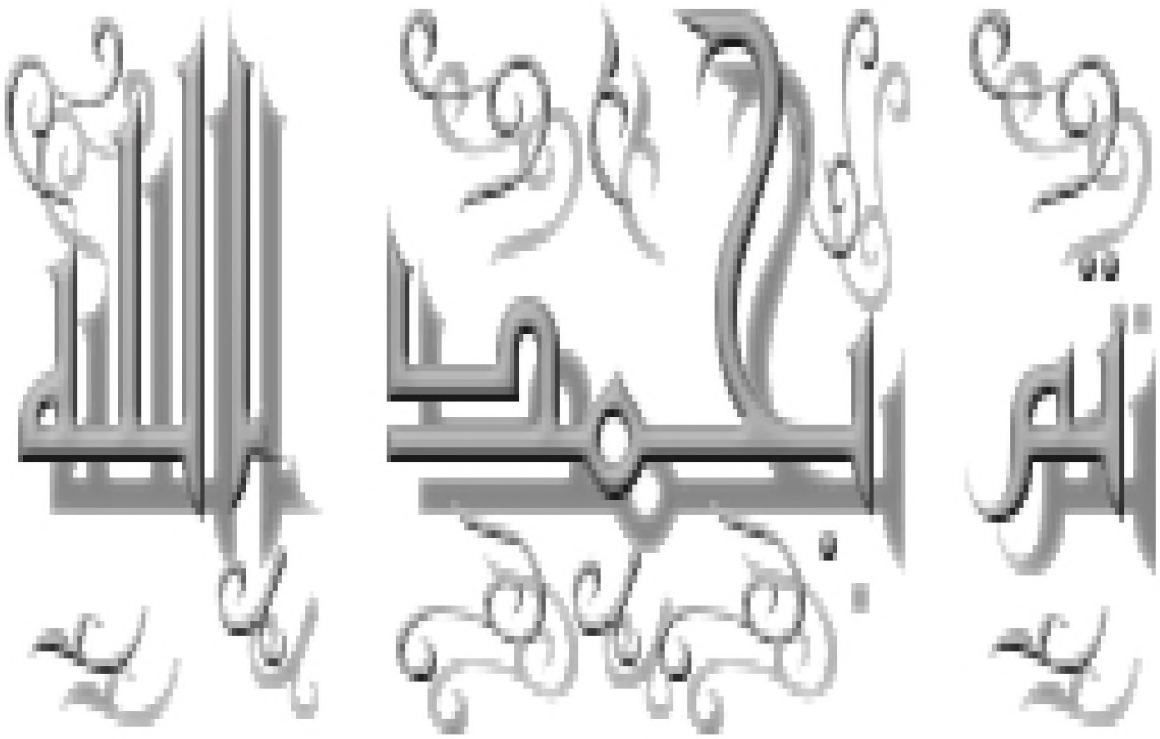

ملخص:

تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في اقتصاديات الدول و ذلك نتيجة لمساهمتها في توفير مناصب العمال، الابتكارات التكنولوجية تحقيق التنمية الاقتصادية ومساهمتها في الإنتاج العالمي للسلع والخادمات حيث تعبر هذه المؤسسات القوة المحركة لمختلف فروع الإنتاج إضافة إلى تنمية قدرات مالكيها و إشراكهم في تحقيق التنمية بتوفير المناخ الاستثمارية المناسب والمعزز بوسائل الدعم الملائمة لنشاط هذه المؤسسات لمواصلة نموها وتطورها .

وفي هذا المجال عرفت السياسة الاقتصادية في الجزائر تحولات عميقة بداية من التسعينات حيث أعطت الدولة مجالا واسعا لدعم نمو والترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء هياكل خصيصا بدعمها و إتباع سياسة نقدية تهدف إلى توفير التمويل اللازم لهذا النوع من المؤسسات .

وقد أشارت دراستنا التي شملت مجموعة من البنوك التجارية أن البنك يؤدي دور ايجابي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال قدرة البنك والتزامات تجاه هذا النوع من المؤسسات، وتقييم محدداتها من خلال محاور الاستبيان، لقياس وتحليل قرار التمويل البنكي ومستوى الخدمات من خلال عينة مستهدفة، مما يسمح بإيجاد عوامل الصلة الوثيقة بين البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.